الجلسة السابعة والخمسون بعد المائة

- **التاريخ** : الأحد 8 ربيع الأول 1421 (2000/06/11)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين والسيد مصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وخمس دقائق ابتداءا من الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا.
- **جدول الأعمال** : الشروع في المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية برسم الأشهر الستة الأخيرة من سنة 2000.

❖❖❖

السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين،

رزئت الأمة العربية صباح يوم أمس في فقدان أحد قاداتها الأبطال وأحد رموزها ورجالاتها المحنكين رجل الدولة الراحل الرئيس حافظ الأسد وكان جلالة الملك حفظه الله أول المعزين باسم الشعب المغربي الذي تربطه بالشعب السورى الشقيق أواصر المحبة والتاريخ والكفاح المشترك، وتعيش المملكة المغربية اليوم فترة حداد على غياب القائد العربي الكبير، وبهذه المناسبة الأليمة نتقدم إلى مجلس الشعب السوري رئيسا وأعضاءا بصادق مشاعر المواساة والعزاء مقدرين فداحة هذا الخطب وداعين الله عز وجل أن ينعم على الفقيد بجنة الرضوان ويجزيه خير الجزاء لما قدمه من جليل التضحيات. وإن لله وإنا إليه راجعون.

أدعوكم حضرات السادة والسيدات لقراءة الفاتحة :

﴿بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، إهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولضالين. آمين»، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمدلله رب العالمين﴾.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

يخصص المجلس جدول أعمال هذا اليوم للمناقشة العامة لمشروع القانون المالي للفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى 31 دجنبر 2000، والاستماع إلى رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على مختلف التدخلات.

نشرع بعد ذلك في التصويت على الجزء المتعلق بالمداخيل والتصويت على ميزانيات البلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني ومجلس النواب ومجلس المستشارين ثم ننتقل في النهاية إلى دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات كل من لجنة العدل والتشريع ولجنة الخارجية.

قبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة مضمون المراسلات الواردة على الرئاسة، فليتفضل.

السيد الأمين :

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس بطلب تكوين لجنة للبحث التقصي من طرف فرق الأغلبية والفريق الكونفدرالي حول سير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما توصلت رئاسة المجلس من السيد رئيس الفريق الاستقلالي باسم مجموعة من السادة المستشارين بمقترح تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين في مادتيه 106و 107 .

كما توصل مكتب المجلس من السيد الوزير الأول بمشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون يتعلق بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.
2. مشروع قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات
3. مشروع قانون يتعلق ببورصة القيم.

هذه هي كل المراسلات التي توصل بها مكتب المجلس السيد الرئيس. وشكرا.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد الأمين، في نطاق المناقشة العامة للقانون المالي، أعطي الكلمة للسيد المقرر العام للجنة المالية لتقديم التقرير الذي أعده باسم اللجنة فليتفضل.

السيد عبد الرحيم الطور المقرر العام للجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون.

يشرفني ويسعدني أن أقدم أمام المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، حول مشروع قانون المالية رقم 25.00 عن الفترة الممتدة من فاتح يوليوز إلى 31 ديسمبر 2000، (كما وافق عليه مجلس النواب في 19 ماي 2000).

لقد شرعت اللجنة في دراسة هذا المشروع قانون يوم السبت 20 مايو 2000 ، بحضور السيد وزير الاقتصاد والمالية الذي قدم يومه عرضا إضافيا مكملا للعرض الذي تقدم به نفس اليوم أمام المجلس الموقر في الجلسة العامة.

وقبل التطرق إلى تفاصيل هذا العرض الإضافي وإلى محاور المناقشة التي تلته أود في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من السادة :

1 . وزير الاقتصاد والمالية السيد فتح الله ولعلو وأطر وزارته لاسيما مدير الجمارك والضرائب غير المباشرة ومدير الضرائب وكذا مدير الميزانية وكل الذين ساهمو في إعداد المشروع وفي تنوير اللجنة.

كما أود أن أتوجه بالشكر إلى رئيس لجنة المالية.

إلى كل السادة المستشارين الذين واكبوا وساهموا في إغناء النقاش داخل اللجنة.

السيد الرئيس،

قبل تناول تفاصيل أشغال اللجنة حول هذا الموضوع كان لا بد أن نستحضر أن مشروع قانون المالية أتى في مناخ يتسم بعدة صعوبات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. ارتفاع سعر النفط الخام الذي أصبح يحوم حول 30 دولار للبرميل تقريبا رغم أننا نشرف على فصل الصيف، الشيء الذي يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الفاتورة النفطية للمغرب بنسبة كبيرة.

2. ارتفاع سعر الدولار مقارنة مع الأورو الذي عرف مؤخرا تذبذبا في قيمته، ورغم أن هذا التدهور للأورو ليس سليما في أسبابه ومسبباته إلا أنه أثر في قيمة العملات الوطنية لبعض الدول الأوربية المنضوية تحت لوائه، وبما أن هذه الدول الأوروبية تشكل سوقا كلاسيكيا للمنتوجات الوطنية ومصدر سياح للمغرب، فإن الانخفاض الذي عرفته عملاتها الوطنية من شأنه أن يسبب ضررا لبلادنا:

أولا: على صعيد الصادرات لاسيما النسيج والمنتوجات الفلاحية المتجهة نحو أوربا المنضوية تحت لواء الأورو، هذه الصادرات من المحتمل أن تتراجع نسبيا تنافسيتها من حيث أثمان البيع وأن تتراجع قدرتها من حيث خلق مناصب الشغل.

ثانيا: على صعيد الواردات المغربية المؤداة بالدولار، إذ من المفترض أن ترتفع قيمتها نظرا لارتفاع معدل صرف الدولار مقابل العملات الوطنية الأوربية، حيث أنه غالبا ما تكون الصادرات مؤداة بالعملات الأوربية وبعض الواردات مؤادة بالدولار الأمريكي.

3. محصول زراعي ضعيف نتيجة لضعف التساقطات المطرية المسجلة خلال 2000-1999، والتي أدت إلى إتلاف أربعة ملايين هكتار من الحبوب والقطاني وهو ما يعدل ضياع 52 مليون يوم عمل حسب تقديرات وزارة الفلاحة وهو كذلك ما سيكلف الدولة إستيراد 52 مليون قنطار من الحبوب، إضافة إلى ما للجفاف من عواقب وخيمة حتى على الزراعة المسقية وعلى دخل القرويين وعلى مستوى معيشتهم وعلى سيكولوجية المواطن المغربي بصفة عامة.

4. التفكيك الجمركي التدريجي الذي دخل حيز التطبيق بمقتضى

اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأروبي، هذا التفكيك من شأنه:

أولا : التخفيض من مداخيل رسوم الاستيراد.

ثانيا : الرفع من مستوى الواردات

ثالثا : إذكاء منافسة السلع الوطنية من طرف السلع الأجنبية المعروفة بقدرتها التنافسية من حيث الأثمان والجودة.

5. صعوبات أخرى نتجت عنها إما الزيادة في المصاريف العمومية كتطبيق مقتضيات الحوار الاجتماعي ل 19 محرم الأخير الذي يعتبر امتدادا لحوار فاتح غشت 1996 أو كالاعتمادات الإضافية التي تطلبتها محاربة آثار الجفاف وكذا هيكلة بعض المؤسسات العمومية كالقرضالعقاري والسياحي ،إما النقص من المداخيل العمومية الناتج عن التخلي عن بعض العائدات الاستثنائية كعائدات اتفاقية الصيد البحري مثلا .....

لكن السيد وزير الاقتصاد والمالية، أكد من خلال العرض الذي ألقاه أمام أنظار اللجنة أنه رغم كل هذه الصعوبات، فإن الإجراءات التي أتى بها مشروع قانون المالية هي من أجل وضع الثقة في النفس بتدبير كل أصناف الإكراها لاسيما الجفاف وارتفاع أسعار النفط وغيرها وبتشجيع كل القطاعات خاصة السياحة والسكن الاجتماعي... كما أن مشروع القانون المالي هو مشروع إراوي جاء للحفاظ على مستوى الطلب الداخلي وذلك بالرفع من قيمة الاستثارات العمومية بنسبة تقارب 41% محاربة آثار الجفاف على مستوى هذا الطلب الداخلي.

السيد الرئيس.

من خلال قراءاتنا لمشروع الميزانية العامة للدولة وللحسابات الخصوصية للخزينة ولمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولجميع المعطيات والإجراءات التي جاء بها مشروع القانون المالي ككل، ومن خلال العرض الذي ألقاه السيد وزير الاقتصاد والمالية أمام أنظار اللجنة، يمكن تلخيص تدابير وتوقعات المشروع فيما يلي:

1. التوازنات الكلية :

إن المشروع يتوقع التحكم في التوزارنات الكلية وضبطها في مستوى يمكن من الاستمرار في نهج طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص هذه التوازنات فيما يلي :

1. استمرار التحكم في التضخم المالي بنسبة لا تتعدى 2.3%

للمحافظة على مستوى القدرة الشرائية للمواطنين ولتشجيع الطلب والعرض على السلع والخدمات.

2. تقوية الادخار الوطني والرفع من معدل الاستثمار ليصل إلى نسبة 25 ٪ لمحاربة البطالة/ وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

3. ضبط عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات في نسبة لا تتعدى 1% للحفاظ على مدخرات المغرب من العملة الصعبة في مستوى يمكن على الأقل من تمويل ستة أشهر من الواردات وذلك بتشجيع القطاعات التصديرية والسياحية وتحويلات الغازية المقيمين بالخارج.

4. مواصلة التخفيف من عبء المديونية العمومية وضبط نسبتها مقارنة مع الناتج الداخلي الخام في مستوى لا يعرقل مسار التنمية وذلك بالاستمرار في تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات وتسديد ما يقارب مليار دولار كل سنة.

– تحقيق نسبة نمو تقدر ب 3%بالأسعار الثابتة.

وضعف هذا المعدل يرجع بالأساس إلى الجفاف بطبيعة الحال .

2. الإجراءات ذاته الصبغة الاقتصادية :

هذه الإجراءآت تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– الزيادة من الاعتمادات المخصصة لتمويل الاستثمارات العمومية بما نسبته 41% والشروع في تنفيذ البرنامج الاستثماري لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من أجل الاستمرار في استمكال تعميم البنيات التحتية وخلق فرص للشغل والرفع من مستوى الطلب الداخلي..

– تبسيط المساطر الجمركية والضريبة عن طريق التقليص من عدد الرسوم والضرائب وتوحيد آجال المطالبات بالنسبة لكل الضرائب وإدماج التصنفة والتعرفة الجمركية في نفس الوثيقة الإدارية وإقرار الإعفاء من الرسوم الجمركية التي لا تتعدى قيمتها 200 درهم.

– تخفيف الثقل الضريبي فيما يخص البتانتا بتخفيض السقف المعتمد لاحتساب القيمة الكرائية من 100 مليون درهم إلى 50 مليون درهم، مع استفادة عمليات توسيع الاستثمارات من الإعفاء من هذه

الضريبة لمدة خمس سنوات وإلغاء النسب العشرية والمئوية الإضافية في حالة هذا الإعفاء، نفس الشيء بالنسبة للضريبة الحضرية فيما يتعلق بالسقف المعتمد لاحتساب القيمة الإيجارية والذي حدد أيضا في 50 مليون درهم.

- تشجيع القطاعات العقارية بحذف واجب التضامن الوطني على كل من الأراضي غير المبنية وعلى الضريبة الحضرية و الأرباح العقارية وكذا تشجيع المنشآت الفندقية بإعفاء المحدثة منها من الضريبة على الشركات أو من الضريبة العامة على الدخل لمدة خمس سنوات، وبتخفيض هاتين الضريبتين بنسبة 50% بعد هذه المدة.

- تمكين المقاولات من حق استرجاع الضريبة على القيمة المضافة التي فرضت على اقتناء السلع والتجهيزات الواجب تقييدها في حساب الأصول الثابتة التي تخول الحق في الخصم وذلك تطبيقا لمقتضيات ميثاق الاستثمار.

- توسيع نطاق الإعفاء ليشمل الخدمات المقدمة من التراب الخاضع لفائدة المناطق الحرة للتصدير حيث كان الإعفاء الضريبي خاص فقط بالسلع أو المواد دون الخدمات.

- رفع أجل إنجاز البنايات والتجزئات من 24 إلى 36 شهرا للاستفادة من الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود إقتناء الأراضي.

- تمديد أجل تطبيق إعادة التقييم الحر لموازنات المقاولات بسبب تأخر صدور المرسوم المتعلق بذلك.

3. وأخيرا الإجراءات ذات الصبغة الاجتماعية:

يمكن تلخيص هذه التدابير فيما يلي :

- الرفع من مستوى الاعتمادات المخصصة لتمويل القطاعات الاجتماعية بما نسبته 23 ٪ .

- خلق مناصب شغل جديدة تصل إلى حدود 17453 منصب .

- المساهمة في محاربة آثار الجفاف بتخصيص مبلغ 6500 مليون درهم موزعة على 15 شهرا.

- تعميم الترقية الداخلية على مجموع موظفي الدولة.

- تسهيل اقتناء الموظفين ذوي الدخل البسيط للسكن الاجتماعي وذلك بمنحهم تسبيقا ماليا في حدود 20000 درهم بدون فائدة.

- دعم بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة...

- إعفاء عمليات استيراد الشعير المخصص للعلف في حدود 10 مليون قنطار من الضريبة على القيمة المضافة، نفس الإعفاء بالنسبة للمركزات المستعملة في تنقية الدم بالنسبة لأمراض الكلى.

- إلغاء رسم التنبر المطبق على تذاكر المسافرين والذي كان محددا في 5%:

- إعفاء عمليات بيع الأسطوانات المتراصة C.D.R.O.M والكتب والمنشورات والجرائد من الضريبة على القيمة المضافة.

- مساعدة المقاولين الشباب على حل مشاكلهم المتعلقة بالمديونية...

السيد الرئيس،

إذا كان قانون المالية يعتبر أنجع وسيبة بالنسبة للجهاز التنفيذي لبلورة برنامجه على أرض الواقع فإن مناقشته تشكل فرصة مهمة بالنسبة للجهاز التشريعي لمراقبة عمل الحكومة ولمساءلتها حول كل القضايا المرتبطة بالبلاد ويشكل أيضا فرصة سانحةلكل الفرقاء السياسيين للتعبير عن مواقفهم السياسية ولإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها قصد الرفع من مستوى تدبير الشأن العام خدمة للصالح العام.

وقبل التطرق إلى محتوى النقاش العام الذي دار داخل اللجنة حول مشروع القانون المالي، كان لابد من استحضار بعض الملاحظات التي أبداها السادة المستشارون وتتعلق أساسا بما يلي:

1. طريقة مناقشة مشروع القانون المالي داخل برلمان ذي مجلسين :

إن الطريقة المعتمدة إلى حد الآن في مناقشة مشروع من هذا الحجم لا تتناسب مع برلمان ذي مجلسين، الشيء الذي يسبب في التكرار، في اليأس، في الإحباط وفي التعطيل، لذا كان من الضروري الاجتهاد والتفكير في إيجاد طريقة أنجع للمناقشة قصد التمكن من التقدم في أعمالنا التشريعية والرقابية وتسهيل مهامنا كسلطة تنفيذية وكسلطة تشريعية وتوطيد ثقة الرأي العام في أعمالنا... أو على الأقل كان على الحكومة من باب المساواة والإنصاف الذي أقره الدستور بين مجلسي البرلمان أن تحيل هذا المشروع في المرحلة الأولى على مجلسي المستشارين علما أنها وللمرة الثالثة المتوالية ، تجيله أولا على مجلس النواب، سيما، وأن مشروع القانون المالي كما جاء على لسان السيد

وزير الاقتصاد والمالية هو جسد لايمكن أن يخض لعمليتين جراحيتين متتاليتين.

وهذا يعني أنه إذا تم قبول إدخال بعض التعديلات على المشروع من طرف المجلس الذي حظي بامتياز الإحالة عليه أولا/، فإنه يتعذر قبول التعديلات المقترحة من طرف المجلس الذي شاءت الحكومة أن يأتي في الدور الثاني من حيث الإحالة.

2. الوثائق المصاحبة للمشروع :

لاحظ السادة المستشارون أن عدد الوثائق التي وزعت عليهم كانت غير كافية للإحاطة بكل جوانب المشروع سيما وأنه في السنة المالية 1999-2000 قد تم توزيع ما يقارب 37 وثيقة وطالبوا السيد الوزير بإمدادهم بهذه الوثائق الإضافية طبقا للقانون التنظيمي للمالية حتى يتمكنوا من مقارنتها مع الوثائق المماثلة السابقة.

3. الملاحظة الثالثة والأخيرة :

وتتعلق بإصرار المعارضة على لسان أحد أعضائها على اللجوء إلى المجلس الدستوري قصد النظر والبت في مدى مطابقة مشروع القانون المالي لاسيما المادة 39 منه لمقتضيات الدستور، وأعتبر هذا العضو المحترم أن هذه المادة بالذات تشكل مسا باختصاصات البرلمان.

أما فيما يخص المناقشة العامة حول مشروع القانون المالي والتي تلت العرضين اللذين ألقاهما السيد وزير الاقتصاد والمالية بالتوالي أمام المجلس الموقر وأمام اللجنة، فقد كانت فرصة سانحة لممارسة الدور الرقابي على الحكومة ولمساءلتها ولإبداء الرأي حول كل المجالات لاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها.

وهكذا، وجه جل السادة المتدخلين الشكر للسيد الوزير ونوهوا بالمجهودات التي تقوم بها وزراته من أجل إعداد هذا المشروع الذي جاء في ظروف صعبة تعيشها البلاد وفي مقدمتها مشكل الجفاف وارتفاع سعر البترول ،انخفاض سعر الأورو وغيرها من الصعوبات التي حاول المشروع التغلب عليها بتدبير الإكراهات التي أفرزتها وبتشجيع القطاعات الإنتاجية والتصديرية دون إغفال المجال الاجتماعي والاهتمام بالعالم القروي وبالفئات المستضعفة، وأعتبر أن هذا المشروع يتسم بالواقعية التي تتجلى أساسا في التحكم في التوازنات المالية والتدبير النشيط للمديونية العمومية والرفع من مستوى الاستثمارات العمومية و تشجيع الاستثمار الخاص، الشيء الذي يجعل من هذا المشروع مشروعا يرسخ ويجسد ثقة البلاد في نفسها ويجعل منه أيضا مشروعا جريئا وطموحا عرف كيف يتعامل مع الإكراهات وكيف يربح الرهانات.

وفي المقابل رأى بعض السادة المستشارين أن هذا المشروع قانون، مشروع ينقصه الإبداع ويطغى عليه الطابع التقليدي وأنه بالغ في التفاؤل في ظل مناخ يتسم بمجموعة من الإكراهات واصعوبات التي يصعب التغلب عليها في ظرف لا يتعدى ستة أشهر.

واعتبروا أنه إذا كان القانون المالي الأول للحكومة الحالية قانو نا انتقاليا والقانون المالي الموالي قانونا ارتقائيا فإن مشروع القانون المالي الحالي هو قانون انقاذ لأنه فعلا يحتاج إلى من ينقذه وأنه لا يعتبر سوى مشروع قانون مالي تعديلي أتى لتدارك النقص الذي عرفه تنفيذ القانون المالي الحالي، لاسيما فيما يتعلق بمحاربة آثار الجفاف إذ أن الغلاف المخصص لهذا الغرض، قد شرع في صرف قسط منه قبل المصادقة على مشروع القانون المالي.

وعلى العموم يمكن تلخيص مضامين المناقشة العامة حول هذا المشروع قانون في المحاور الرئيسية التالية:

1. النفقات العمومية :

يمثل حلول عهد التناوب السياسي تعبيرا فصيحا عن إرادة أكيدة في تغيير السياسات ومناهج العمل والسلوكات اتجاه النفقات العمومية من أجل ترشيدها حفاظا على المالية العمومية من التبذير والضياع، وقد تمت الإشارة في هذا الصدد إلى أن نفقات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لتعميم البنيات التحتية وتحسين مناخ الإستثمار وتشجيع خلق فرص للشغل قد تم الاعتناء بها أكثر .

وأكد السادة المستشارون على ضرورة إعادة انتشار الموظفين وعلى إعادة هيكلة مختلف الإدارات العمومية. كما تساءلوا عن سر الرفع من الاعتمادات المخصصة، للمعدات والنفقات المختلفة بالنسبة لأغلب القطاعات الوزارية.

ومن جهة أخرى ثمن السادة المستشارون سياسة الحكومة فيما يتعلق بمواصلة التحفيف من عبء خدمة الدين، وفيما يتعلق بالرفع من مستوى الاستثمارات العمومية والاهتمام بالعالم القروي وبالمجال الاجتماعي.

2. المداخيل العمومية :

ركز السادة المستشارون على ضرورة التفكير في تنمية المداخيل العمومية العادية سيما وأن التفكيك الجمركي والتخفيف من العبء الضريبي يؤدي على المدى القريب إلى التقليص من هذه المداخيل.

فيما يتعلق بالضرائب أكد السادة المستشارون على ضرورة الإسراع بإعداد مدونة للضرائب تراعي تنمية المداخيل عن طريق توسيع القاعدة والوعاء الضريبيين، وإدماج اقتصاد الظل وتبسيط المساطر ومحاربة الغش والتملص الضريبيين، على أن يراعى في نفس الوقت تشجيع الاستثمارات الخاصة عن طريق التخفيف من الضغط الجبائي وتقوية الضمانات الممنوحة للملزمين.

أما فيما يتعلق بالمداخيل الاستثنائية كالاقتراضات وعائدات الخوصصة والهبات فقد ألح السادة المستشارون على التقليص من اللجوء إلى المديونية خاصة الخارجية التي تكلف ميزانية الدولة الشيء الكثير عند تسديدها وتورط الأجيال القادمة.

وقد نوهوا في هذا الصدد بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة كتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات وكتسديد مليار دولار كل سنة، كما حذروا من الإفراط في الاعتماد على الإقتراض الداخلي الذي قد ينجم عنه عرقلة لتمويل الاستثمار الخاص.

وفيما يخص عائدات الخوصصة أكد السادة المستشارون على ضرورة الرفع منها/ باعتماد الشفافية والنزاهة كمبدأ وبالإسراع بإعداد قانون متكامل ينظم الخوصصة.

أما فيما يتعلق بالهبات فقد حذر بعض السادة المستشارون من الإفراط في الاعتماد عليها ومن إدخالها ضمن مشروع القانون المالي قبل الحصول عليها عمليا.

3. معدل النمو:

أثرت العوامل السلبية الناتجة عن ظروف مناخية معاكسة ومحيط دولي مضطرب على وتيرة النمو الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين، مما حال دون الاستجابة إلى الحاجيات المتزايدة/ والناتجة عن النمو الديمغرافي خصوصا في ميدان التشغيل.

وقد إحتدت تقلبات وتيرة النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، مع الاضطرابات التي عرفتها وتيرة نمو القطاع الفلاحي.

ويبين التحليل القطاعي للنشاط الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين أن معدل النمو السنوي باحتساب قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري لم يتجاوز 4%، مع تقلبات كبيرة من سنة إلى أخرى لأن نشاط هذا القطاع يتوقف أساسا على الظروف المناخية، وبالتالي نظرا لجفاف هذه السنة فإن معدل النمو لن يتعدى 3% بالأسعار الثابتة خلال الستة أشهر المقبلة، الشيء الذي سوف يزيد من حدة البطالة، وهنا أكد السادة المستشارون على ضرورة معالجة آثار الجفاف بوضع استراتيجية محكمة ترتكز على الإتيان بحلول بنيوية وليس فقط ظرفية كما هو الشأن بالنسبة لهذه السنة والسنة الماضية.

4. الإدخار والاستثمار:

يعود ضعف النمو الاقتصادي كذلك إلى ضعف الاستثمار والادخار، ولقد ظلت حصة التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت/ في الناتج الداخلي الإجمالي شبه راكدة، منذ منتصف الثمانينات حيث استقرت في حوالي 20% .

ولاحظ بعض السادة المستشارين أن ركود الاستثمارات العمومية أدى إلى انخفاض حصتها في الناتج الداخلي الخام خلال لسنوات الأخيرة بسبب اتباع سياسة التقشف الرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية.

ومن جهة أخرى ثمن بعض السادة المستشارين مبادرة الرفع من مستوى الاستثمارات العمومية ب 41% خلال الستة أشهر القادمة وبالإضافة إلى الاستثمارات الممولة من طرف الصناديق والحسابات الخصوصية، بما قدره 1.8 مليار درهم/، ومن طرف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بما مبلغه 71 مليون درهم، ومن طرف الجماعات المحلية بما قدره 9 ملايير درهم خلال مدة 18 شهرا كما نوهوا بمعدل الاستثمارات الذي من المتوقع أن يصل إلى 25%، وكذلك بالرفع من مستوى الاستثمارات الخاصة لاسيما الأجنبية التي وصلت 2 مليار دولار تقريبا.

5. التوازنات المالية:

لاحظ السادة المستشارون أنه رغم التحسن الحاصل في التوازنات المالية، مازالت المالية العمومية هشة، وعزوا هذه الهشاشة إلى بنية المداخيل والنفقات، فالمداخيل تعود هشاشتها جزئيا إلى كونها تتضمن

مداخيل عابرة كعائدات الخوصصة وإلى النقائص التي لازالت تطبع النظام الجبائي وإلى ضعف مساهمة المؤسسات العمومية أما بنية النفقات، فتتم بغياب هامش المرونة اعتبارا لحجم النفقات المتعلقة بأجور الموظفين (مايزيد عن% 11من الناتج الداخلي الخام) وبالمديونية العمومية.

كما لاحظوا أن وضعية ميزان الأداءات لازالت غير مرضية لأنه مازال يعاني من اختلال هيكلي في المبادلات التجارية ومن العجز الذي يعرفه الميزان التجاري الذي يعود بالخصوص إلى الضعف النسبي الذي يطبع الصادرات المغربية التي تعاني من نقائص على مستوى التنافسية والتنويع في المنتوجات والمنافذ على حد سواء، كما يظل الاتحاد الأوربي الزبون الأول للمنتوجات المغربية بنسبة تزيد عن 60% من مجموع الصادرات الوطنية.

كما رأوا أن عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات سوف يعرف تدهورا ملموسا خلال الستة أشهر القادمة نتيجة لتزايد الواردات بنسبة تفوق بكثير الارتفاع المرتقب فيما يخص الصادرات، والسبب يعود بالأساس إلى ارتفاع سعر البترول وانخفاض سعر الأورو واستيراد الحبوب وتشجيع الواردات بالتفكيك الجمركي، وانخفاض سعر الفوسفاط إلى غير ذلك.

6. الأبناك والسوق المالي:

فيما يتعلق بالأبناك، اعتبر السادة المستشارون أن نسبة فوائد القروض مازالت مرتفعة، أن مساطر منح القروض مازالت معقدة وطويلة، وأن الأبناك غالبا ما تطالب بضمانات تعجيزية وأن الوسائل التمويلية مازالت قليلة وكلاسيكية.

وركز البعض على ضرورة تنويع الوسائل التمويلية واعتماد رأس مال- مغامرة وإيجاد مصادر تمويلية خارجية بالنسبة للقطاع الخاص.

وقد أخذت وضعية القرض العقاري والسياحي حيزا هاما من التدخلات إذ تم التساؤل عن مشاكل هذا البنك وأسبابها وعن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإصلاحه وإعادة هيكلته، كما تم التطرق إلى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وإلى وضعية الفلاحين تجاه هذه المؤسسة خصوصا في هذا الظرف بالذات الذي يتسم بعدة صعوبات داخلية كالجفاف وخارجية كانخفاض قيمة الأورو بالنسبة للفلاحة التصديرية.

أما فيما يتعلق بالسوق المالي فقد ألحت التدخلات على ضرورة تطوير الإطار القانوني لسوق القيم المنقولة والبورصة وإعداد وتفعيل سوق الرهن وتبسيط المساطر لفائدة الشركات الراغبة في الولوج إلى البورصة.

7. الاستثمارات الخاصة :

فيما يتعلق بالاستثمارات الخاص أجمعت جل التدخلات على ضرورة الاستمرار في تحسين المناخ العام للاستثمار واتخاذ إجراءات تحفيزية لصالح الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولصالح القطاعات التي تشكل مصدر عملة صعبة بالنسبة للمغرب وكذا لصالح القطاعات التي تخلق فرص شغل كثيرة.

ومن هذا المنطلق تم اقتراح عدة تدابير نلخصها فيما يلي:

- تخليق الإدارة وإصلاح قطاع العدل.
- تبسيط المساطر الإدارية.
- جعل الديبلوماسية المغربية في خدمة جلب الاستثمارات الأجنبية وتوفير أسواق خارجية للمنتوجات الوطنية.
- الإسراع بإصدار باقي النصوص التطبيقية المرتبطة بميثاق الاستثمار.
- محاربة التهريب.

العمل على الرفع من مستوى الطلب الداخلي.

- تعميم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.
- التخفيض من كلفة الطاقة لاسيما الكهربائية.
- توفير المناطق الصناعية.
- خلق بنك للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية في كل جهة أو إقليم

إلى غير ذلك من الإجراءات التي تساعد على توفير مناخ أفضل للاستثمار الخاص.

8. اللامركزية وعدم التمركز :

تعد مكتسبات السنوات الأخيرة في مجال لامركزية سلطات تسيير الشؤون العمومية لصالح الجماعات المحلية، خطوة هامة نحو استقلالية هذه الأخيرة، والدفع بها أكثر لخوض عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أجل مساندة هذا التوجه، تم التحويل التدريجي للوسائل البشرية والمالية لصالح الجماعات المحلية، وهو ما مكنها اليوم من فرض وجودها كشريك أساسي للدولة والفاعلين الآخرين.

ولتمكينها أكثر من القيام بدورها أكد السادة المستشارون، على مراجعة مسطرة الوصاية وتحديث نظام تسييرها خصوصا عبر إقامة نظام لتقييم المشاريع وإقرار المراقبة البعدية وتدقيقالحسابات وتكوين المنتخبين ،موظفي هذه الجماعات وتشجيع النظام التعاقدي فيما بينها وبين الدولة.

وقد حظيت الجهات بخط وافر من النقاش حيث اعتبر السادة المستشارون بأن الاعتمادات المخصصة للجهة غير كافية لأداء الأدوار المنوطة بها، وألحوا على ضرورة الإسراع بإصدار المراسيم التطبيقية للقانون المنظم لها.

كما ألحوا على ضرورة إجراء مراقبة دائمة حول مجال صرف الاعتمادات من قبل الآمرين بالصرف في الجهات، كما اقترحوا تحويل بعض الاعتمادات المخولة لبعض الوزارات لصالح هذه الجهات، لكون هذه الأخيرة هي الأكثر قربا من الواقع المحلي.

ومن جهة أخرى اعتبر بعض السادة المستشارين أن فاعلية اللامركزية تظل رهينة بتطبيق سياسة ملائمة لعدم التمركز الإداري، وذلك اعتبارا لدور عدم تمركز الإدارة العمومية في إنجاح اللامركزية، لأن من شأن كليهما أن يكمل ويدعم أحدهما الآخر.

9. القطاعات الإنتاجية :

لقد ركزت جل التدخلات على الفلاحة وعلى القطاعات التصديرية وعلى السياحة.

فيما يتعلق بالفلاحة أشار السادة المستشارون إلى أن هذا القطاع بالإضافة إلى البعد الاستراتيجي الذي يكتسيه في مجال الأمن الغذائي وفي جلب العملة الصعبة، مازال القطاع الفلاحي يلعب دورا أساسيا في الإنتاج والتشغيل وتدبير المجال الترابي والنظام البيئي، لذلك أضحى من الضروري/ بناء اقتصاد فلاحي حقيقي يعتمد على الفلاحة المسقية، وبالتالي اقترحوا توفير البنيات التحتية الفلاحية كمساعدة الفلاحين على التنقيب عى المياه الجوفية وإيصال قنوات الري من السدود إلى مزارعهم وتقديم الطاقة لهم بأسعار تفضيلية ومساعدتهم على جدولة ديونهم.

أما فيما يخص السياحة فقد ذكرت كل التدخلات بالدور الذي يلعبه هذا القطاع في جلب العملة الصعبة وفي خلق فرص للشغل، كما أكدت على ضرورة وضع استراتيجية محكمة للنهوض بهذا القطاع، وقد اقترح السادة المستشارون بعض الإجراءات نذكر منها:

- تحسين محيط النشاط السياحي بتطهير القطاع.
- تحسين تدبير الفضاءات السياحية والحفاظ على المواقع السياحية.
- التموقع في فروع جديدة، مثل السياحة الثقافية والجبلية والصحراوية وتنويع المنتوج السياحي بخلق فضاءات سياحية عائلية وترفيهية.
- تكثيف حجم وفعالية جهود الإنعاش السياحي بتفعيل دور المكتب المغربي للسياحة وإشراك الجمعيات المهنية ووكالات الأسفار الدولية في إنعاش السياحة في المغرب.
- إحداث وكالة عقارية سياحية كفيلة بتكوين احتياطي سياحي.
- رد الاعتبار للأنشطة والمهن المرتبطة بالسياحة.
- تشجيع السياحة الداخلية سيما عن طريق تعميم الطرق السيارة لاسيما الطريق السيار أكادير، مراكش.

أما فيما يتعلق بالقطاعات التصديرية فقد ألحت جل التدخلات على إعطائها الأولوية نظرا للمستوى الحالي للعجز التجاري ونظرا لما تجلبه من عملة صعبة وما تشغله من يد عاملة ولإنعاش الصادرات اقترحت بعض التدخلات إجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحسين مستوى تأطير المقاولات المصدرة.
- تنويع الصادرات من خلال تشجيع الاستثمارات الموجهة إلى التصديرفي القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وفي مجال البحث العلمي، وعن طريق التقليص من كلفة عوامل الإنتاج خصوصا منها الطاقة ،النقل والأراضي والتمويل.
- تسريع الانفتاح على أسواق جديدة للتصدير وتعزيز الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع بلدان أخرى قصد إحداث مناطق للتبادل الحر.

10. وأخيرا القطاعات الاجتماعية :

أكد السادة المستشارون على أن التنمية الاجتماعية يجب أن تدخل في إطار رؤية استراتيجية على الأمدين المتوسط والبعيد، تستهدف التنمية البشرية المستديمة والتخفيف من الفوارق الاجتماعية والجهوية.

كما أكدوا على أن هذه التنمية ينبغي أن تحظى بتوافق اجتماعي يساعد على توليد التضامن والتكافل وتوزيع أكثر عدالة لثمرات النمو، وألحوا على أن التنمية الاجتماعية يجب أن ترتكز على استراتيجية التشاور والمساهمة والشراكة مع الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والنقابات وجميع شرائح المجتمع المدني، وبالتالي أصبح من الضروري التفكير في إعادة هيكلة الاقتصاد الاجتماعي وتفعيله لاسيما التعاونيات والجمعيات ومنظمات الاحتياط والحماية الاجتماعية.

وعلاوة على نظام التعليم والتكوين الذي أقره المغرب مؤخرا، يجب أن ترتكز السياسة الاجتماعية على المحاور الآتية :

- النهوض بالتشغيل، وذلك حسب مقاربة متعددة الأبعاد تهتم في نفس الوقت بإشكالية تفعيل النمو الاقتصادي، وتحسين سير سوق الشغل، ودعم التشغيل الذاتي والقيام بالتجهيزات الأساسية .
- تحسين الاستفادة من الخدمات الأساسية ومحاربة الفقر والتهميش والإقصاء، خصوصا في المناطق القروية والمحيطة بالحواضر، عن طريق إدماج الفئات الاجتماعية في مسلسل التنمية وتحسين الخدمات الصحية ومحاربة الأمية.
- توسيع الحماية الاجتماعية لتشمل جميع الشرائح الإسراع بإعداد وتنفيذ استراتيجية لإدماج المرأة في مسلسل التنمية، في المجال القانوني والاقتصادي والثقافي والسياسي.
- إعدا سياسة إرادية لتعبئة الشباب، تعطي الأولوية لمحاربة البطالة وتنمية الأنشطة الترفيهية.
- إعادة النظر في سياسة الموازنة الحالية التي أبانت التجربة عن فشلها رغم أنها تكلف الدولة سنويا ما يقرب 2% من الناتج الداخلي الخام.

هذا، وفي الأخير لا يسعني إلا أن أؤكد أن الحكومة الحالية، بحكم توجهاتها السياسية، مدعوة لتعميق النهج الديمقراطي في إطار مشروعها المجتمعي الذي يحمل اختيارات واقتناعات إبداعية من أجل بناء مغرب أفضل.

ينبني هذا المشروع على هدفين أساسيين هما :

1. الانتقال من اقتصاد راكد نسبيا إلى اقتصاد يتسم بنمو قوي ومستديم قادر على إحداث فرص كافية للشغل.
2. الانتقال من مجتمع متفاوت اجتماعيا وجغرافيا إلى مجتمع متوازن ومتضامن، مبني على تقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية.

وأعتقد أن تحقيق هذين الهدفين يشكل الشرط الضروري لتأهيل الوطن لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية تحت القيادة الحكيمة للمنصور بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

أما فيما يتعلق بالتعديلات ولقد قدمت فرق المعارضة ما يقرب 31 تعديلا، تم سحب البعض منها أما الباقي فقد رفض من قبل اللجنة.

وفي الأخير أحيط المجلس علما بأن نتائج التصويت على مواد المشروع وعلى المشروع برمته كانت على الشكل التالي :

- الموافقون : 12
- المعارضون : 7
- الممتنعون : لا أحد

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد مقرر لجنة المالية السي عبد الرحيم الطور. ونفتح باب المناقشة العامة وأعطي الكلمة لأول مستشار مسجل وهو المستشار السيد المعطي بنقدور عن فريق التجمع الوطني للأحرار فليتفضل، وأتوجه إلى جميع السادة المتدخلين طالبا منهم الالتزام بالحصة التي خصصتها ندوة الرؤساء لفريقهم وأشكرهم مسبقا.

المستشار السيد المعطي بنقدور :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء المحترمون

السيدتان المستشارتان

إخواني المستشارين

يشرفني أن أساهم في مناقشة مشروع القانون المالي النصف السنوي، مسجلا باسم حزب التجمع الوطني للأحرار ارتياحا بما

صارت تزخر به غرفة المستشارين من حوار مسؤول يتعمق في كل مناسبة، ويشكل السمة المتميزة لتقليد ديمقراطي، أرساه جلالة المغفور له الحسن الثاني - قدس الله روحه- كاختيار ديمقراطي حديث، أصبح الآن في تزايد في شتى أنحاء العالم، ومعتمدا لدى الدول القوية اقتصاديا وديمقراطيا لأسباب ترجع إلى تطور اللامركزية، وتكريس مبدأ فصل السلط، وتحسين الإنتاج التشريعي بإفساح المجال لمشاركة أوسع في اتخاذ القرار والمساهمة في صنعه من لدن ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة والمنتجة والعاملة ما يجعلها تتوافق مع مفهوم الديمقراطية المجتمعية.

حضرات السادة :

لا شك أننا أمام معادلة صعبة واختيار بعيد المدى ونحن نناقش خطاب السيد وزير الاقتصاد والمالية، الذي يذكر بالإصلاح في كل فقراته بأسلوب التأسيس من جديد، وليس بمعنى التصحيح أو التطوير أو التحيين، وكأننا نخلقه الآن من جديد.

فهناك إصلاحات تتعلق بالنظام البنكي، وبالصندوق الوطني للقرض الفلاحي وبالمعاملات، والمساطر الإدارية ونظام التربية والتكوين، وتحديد التوجهات الاستراتيجية، وتحضير برامج عمل داخل العديد من المرافق الوزارية.

إنها مسؤولية حكومة الإنقاذ والإصلاح والتغيير - وهذا تعريف مبتكر وجديد للحكومة الحالية التي هي مهتمه أيضا بتجسيد انطلاقة اقتصادية حقيقية وتكريس استراتيجية محكمة للتنمية القروية.

إننا في التجمع الوطني للأحرار لا نبخس الناس أشياءهم، ولكننا نلح باستمرار على مراجعة الذات ومحاسبة النفس حيما بعد حين، ونعتبر إجراء الفحوص اللائقة على الجسد القومي سلوكا حضاريا، نطور به الوقاية التي هي أحسن من العلاج.

أيها السادة ،

لا أريد أن أذهب بعيدا في مناقشتي للمشروع المالي المعروض علينا، ولكني سأحاول تناوله من جوانب طبيعة مجلسنا المؤلف من منتخبي الجماعات المحلية، والغرف المهنية، وممثل المأجورين

فالمشروع المالي تمحور حول 3 أهداف أساسية :

أولا : تدعيم التوازنات الماكروافتصادية الكبرى.

ثانيا : تثبيت الإطار المؤسساتي خاصة في مجال المالية العمومية.

ثالثا : تقوية التماسك الاجتماعي.

ويسعى المشروع المالي التحكم إلى نسبة التضخم في حدود 2,3 وحصر عجز الحساب الجاري بميزان الآداءات في 1%، وتحقيق معدل للنمو بنسبة 3% الشيء الذي اعتبره البعض تفاؤلا بالنظر إلى توالي سنتين من الجفاف وضعف انسياق التنمية وما تحمله من انعكاسات وآثار على المناخ الاجتماعي في العالم القروي.

واستجابة للإكراهات الاجتماعية رغم صعوبة المناخ الاقتصادي العام جاء المشروع بمبادرتين تتمثلان في تعميم الترقية الداخلية خارج نظام الكوطا، ووضع نظام للسلفات بدون فوائد للموظفين الذين لا يتعدى دخلهم السنوي 200 . 43 ألف درهم هذا الإجراء، وإن كان يمس شريحة مهمة إلا أن مبلغ 20 ألف درهم يبقى ظئيلا. ولن يمكن صغار الموظفين من تحقيق الغاية.

وما دمنا في صدد الحديث عن السكن الاجتماعي، فإن الإعفاءات الضريبية التي أعطيت للمنعشين العقاريين في القانون الماضي لم تحقق النتائج المتوخاة وطالبنا من الحكومة التخفيض من عدد الشقق المنجزة وحصرها في عدد أقل وعلى أن تستفيد المساكن الطلابية من هذه التحفيزات، وأن يلزم القطاع العام والخاص بإعداد الدراسات التقنية دفاعا عن مصلحة المواطنين.

وكما تقدم فريقنا إلى الحكومة بطلب يرمي إلى إعفاء بعض الأدوية والأدوات الرياضية من رسم الجمرك والقيمة المضافة والتخفيف من الضغط الجبائي على تجار المواد الغذائية، هذه الفئة التي تعيش ضغطا جبائيا مجحفا، كما تقدمنا كذلك بتوجيهات ترمي إلى إعادة النظر في تبويب الميزانية وترتيب المواد وضبطها لتكون أكثر وضوحا، وأكثر شفافية وأكثر دقة، وأكثر تلائما مع القانون التنظيمي للمالية.

وبصفة عامة، إن فريق التجمع الوطني للأحرار يرى أنه بعد المصالحة الضريبية كان على الحكومة أن تراجع النظام الضريبي بغية تخفيظ النسب وتبسيط الإجراءات التي تساعد على خلق مناخ صالح لإعادة الثقة بين الإدارة والملزمين ، وبالتالي إقرار عدالة جبائية تفرض بطبيعة الحال مساهمة الجميع في تحمل أعباء الدولة، وفي المجهود التنموي للبلاد.

إننا في التجمع الوطني للأحرار، أسسنا توجهاتنا السياسية منذ عقدين من الزمن على وجوب استثمار مواهب الشباب وعطاء المثقفين وسواعد العمال والموظفين، ونتاج الفلاحين وصغار التجار والصناع والصناع التقليديين وعلى الاهتمام بسائر الطبقات الاجتماعية التي يجب تحسيسها بكرامتها وأهميتها.

فماذا يقدم المشروع المالي لهذه الشرائح التي تعاني أكثر من التهميش والإهمال، وماذا يوفر لها في معترك هذا القرن الجديد؟

إننا نعاني من بطالة مزمنة، ونعايش انسداد الآفاق أمام الخريجين الجامعيين، كما نراقب بإشفاق أحوال المناطق النائية والمهملة، ونتوق إلى إخراجها من عنق الزجاجة، ولن نتمكن من ذلك، إلا بتطوير ما بناه المغرب منذ استقلاله من إيجابيات وتجنب ما رافقها من سلبيات وتوضيح المخاطر الناتجة عن تجاهل تطبيق القوانين والإجراءات الزجرية ضد الذين يفقرون الشعب ويمارسون عليه عمليات التضليل والتدليس شعارهم أنا ومن بعدي الطوفان.

حضرات السادة

إن مجلسنا مشكل في غالبيته من ممثلي الجماعات المحلية، فقد كان لزاما علينا أن نقارن بين المشروع المالي، وبين قانون سبتمبر 1976 لمعرفة ما بينهما من رباط، ومدى ما يتيحه المشروع المالي للجماعات المحلية في اتجاه بلورة الحياة العامة للبلاد ومساعدتها على تحقيق الأهداف التي أضرت بها تصرفات وخروقات تمتلئ بها وسائل الإعلام إضافة إلى محسوبية وحزبية ضيقة تشكل عرقلة مستمرة للمكاسب الديمقراطية.

ولقد طالبنا دائما بتوسيع قاعدة المجالس الجماعية وإعطائها حظوظها الكاملة واستقلالها المالي، لتقوم بمهامها الموكولة إليها على أحسن الوجوه.

وأعتقد أن مبدأ التعبئة الشاملة وفلسفة التضامن الوطني يفرضان علينا إشراك سائر الفئات والمناطق في المجهود العام وهذه مسؤولية لن تتم إلا بتوسيع اختصاصات الجماعات المحلية وتوحيد تطبيقها لمقتضيات الظهير المؤسس لها إذ يلاحظ أن ما تجرى بها العادة هنا يختلف عما يجري هناك نتيجة للتطاحن وحب السيطرة في عدد من الأقاليم مع الأسف.

إن الجماعات المحلية التي هي بمثابة برلمانات مصغرة مؤهلة جدا، وقادرة على صيانة الحقوق وتقريب الإدارة، وقضاء الحاجات وتوفير الراحة والاستقرار وللسكان وإشراكهم في دواليب المسؤولية بالإقناع عن طريق التوعية والإرشاد.

وهنا لابد أن نبحث عن دور وسائل الإعلام لأنها ضمير الأمة وعينها التي لا تنام، كما أنها تشكل في كل مجتمع ديمقراطي السلطة الرابعة التي تواكب التطورات وتنير المسالك وتساير عمليات التنمية، وتناضل ضد التهاون والمزالق والمناورات المختلفة التي لا يخلو منها زمان أو مكان.

نحن في عهد الشفافية، أو هكذا نسمي أيامنا، والشفافية تقتضي لغة واضحة لا نحتاج معها إلى البحث عن معاني مصطلحات ليست في النهاية سوى لغة خشبية.

فعلى الحكومة أن تكون على جانب كبير من الليونة مع وسائل الإعلام ومن التجاوب والشفافية والتعامل الذي يقارع الحجة بالحجة ويقدم البيانات اللازمة، ومن حق الإعلام أن يكون أمنا على أوضاعه، ومتحررا في تحليلاته وموضوعيا في تقييمه ومخاطبيته لمتتبعيه.

إننا في حاجة إلى هذه الطفرة الحضارية التي يتنفس منها المواطن ويطلع على ما يجري من حوله ويتخذ باسمه وفي ذلك ما فيه من توحيد للمشاعر ورفع للمعنويات .

وأملنا أن يسير كل ذلك في خطوط متوازية، ويرتبط ارتباطا عضويا بالقطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها القطاعات الأكثر التصاقا بالإنسان وحياته، والمخطط الحكومي المتعلق بمحاربة الجفاف، أو بالتضامن وحسن تدبير عالم الشغل والتكوين المهني، وسواه مما يستوجب تصحيحا وتغييرا وأخذا بالحداثة والتطور ويشكل قاعدة وطنية تستجيب للمبادرات الملكية السامية.

ونحن نشكر للحكومة إصرارها على مواصلة العمل من أجل تنفيذ برنامج التغطية الاجتماعية وقد جاء في تقديم مشروع المالية أنها ستهتم بإنعاش التشغيل ورفع مستوى الخدمات وتحسين ظروف المراقبة الطبية وتطبيق القوانين وتطوير عمل محو الأمية، ومواصلة التشاور مع الأطراف والمكونات التي تؤثر في عالم الشغل.

إن الحوار الاجتماعي، يتطلب اليوم، أن يتحلى بطابع الاستمرار والجدية، ضمانا لحقوق الكثير من المستخدمين والعاملين في القطاع الخاص والعام، وتجنبا لكل مفاجأة غير سارة، لابد من العناية بالجانب التشريعي الذي يكفل الشغل بنزاهة ومساواة، ويوضح العلاقات المهنية ، متفرعا إلى ما يلبي التطلعات الخاصة بالسكن والصحة، والتعليم وينمي طاقات التعاضديات والمخططات التنموية يرفع مستوى معيشة أصحاب الدخل المحدود.

وقد سرنا أن هذا المشروع المالي، يشير إلى مجهودات تنصب على محاربة السكن الغير اللائق، والغير المندمج، وذلك من خلال الآليات الكفيلة بتوفير مقومات إنتاج السكن الاقتصادي والاجتماعي.

ولكننا بكل موضوعية، نحذر من التصرفات التي لا تزال تعرقل محاربة دور الصفيح، كالرشوة وغض الطرف الذي أدى إلى أضرار بليغة، وانهيار للمنازل على رؤوس أصحابها .

أيها السادة،

إذا كان للحكومة اهتمام أكيد بإصلاح السياسة البنكية، فإن ذلك أصبح ضرورة وطنية، ومطلبا استعجاليا، لا مفر من المبادرة إليه، بعد ما عرفه هذا القطاع في بعض مؤسساته من اهتزازات واختلالات يتعين على الحكومة أن تركز جهودها إلى تقويمها في مواجهة الصعاب والتحديات.

ويأتي القرض الفلاحي والقرض العقاري والسياحي في طليعة ما ينبغي إصلاحه وتداركه.

إن كل إصلاح في هذا الاتجاه مع ما يتبعه ويستحقه من نظر بعيد، سيؤدى حتما إلى تفعيل المقاولات، وإحداث شعب متكاملة وسيكون له أثر محمود في التنمية المنشودة.

إن ذلك لا محالة سينعكس بالخير على عيش المواطنين ويقوي التجهيزات الكبرى للبلاد، ويساعد على توسيع المناطق الإنتاجية، وتنمية العطاء الفلاحي عن طريق الزيادة في الأراضي المسقية، واستصلاح الأحواض المائية وعصرنه الأنشطة ذات العائدات الاجتماعية.

كل ذلك أشار إليه المشروع المالي، ولكي نكون صرحاء كما يتطلب من المشروع المالي، يجب أن نضع نصب أعيينا. إن متاعبنا وتدهور العديد من شؤوننا، لا يأتي من النوايا والأفكار، بقدر ما يحدث نتيجة لتجاهل النصوص وإغفال تطبيق القوانين.

وهنا نؤيد المشروع الذي دعانا إلى سن القوانين والمراسيم وإحداث ترسانة تشريعية متكاملة، وتطوير المساطر وتجاوز ما تقادم وتجاوزه الزمن إلى ما تفرضه الحداثة والتكنولوجيا الجديدة.

ولكننا لا نريد إضافة المزيد من التنظيمات دون أن يقع تطبيقها تطبيقا سليما.

وإنه ليدعونا إلى هذا القول، ما تعرفه برامج العناية بالمناطق المتضررة من تثاقل واتكالية، وهذا يبدو أكثر وضوحا في برنامج تنمية الأقاليم الشمالية، وبرامج العناية بالعالم القروي.

إننا في حاجة ملحة إلى التعامل بجدية وإخلاص مع ما ينقص هذه الجهات من مواصلات ضرورية، وزوح تحت وطأة الخصاصة والديون، والمعاملات المبهمة التي لا ترضي طوحا، ولا تستجيب لرغبات.

ثم إننا لحد الآن نتعاطى مع التنمية القروية من زوايا ربطها بالجفاف، وهذا - كما جاء في المشروع - مقاربة فرضتها الإكراهات المترتبة عن ضرورة التسليم بالطابع البنيوي لظاهرة الجفاف، وليس فقط على توالي النقص الحاد في التساقطات المطرية خلال السنتين المنصرمتين.

صحيح أن هناك أوضاعا من نوع مختلف في البادية تستوجب دراسة وتمحيصا وإرادة جادة في وضع سياسة فلاحية ترسم الطريق على المدى القريب والبعيد، إذا كنا حقيقة نؤمن بأن النسيج الاقتصادي الوطني، لا غنى له عن القطاع الفلاحي، الذي يؤثر تأثيرا مباشرا في التنمية العامة للبلاد.

و من حقنا أن نتساءل في كل حين عن كيفية تجديد وتطوير عملية النهوض بالعالم القروي، وأساليب تحديث المحافظة العقارية، وصيانة الغابات ، ومحاربة التصحر والاهتمام بالتشجير والموارد الغابوية والرعوية، وكذا بالبحث والتكوين، والأمن الغذائي، وتحسين الجودة، وغيرها من الأهداف التي يجب أن تكون دقيقة ومحددة، ليطمئن المواطن في البادية على كرامته وحقوقه ويتأكد أنه مدمج في التنمية الشاملة بكيفية حكيمة تعطي لكل ذي حق حقه.

ولنا أيضا أن نتساءل بصدق، عن كافة الإجراءات التي تنظم علاقة البادية بالأسواق المختلفة والتعامل مع المناطق الصناعية والتجارية وحركات التسويق والتصدير، وما يتبعها من حضور ديبلوماسي

واقتصادي وتجاري، يرمي إلى حماية إنتاجنا خارج الحدود من الإتلاف، وإلى ضمان حقوقنا وفق المبادلات والمعاملات التي تحددها الأوفاق الدولية.

إنها مسؤولية وطنية تستلزم ربطا محكما بين القرية والمدينة، وتوجب تأهيلا للمقاولات، وتأطيرا للتجارة الداخلية، وتفعيلا للغرف المهنية، واهتماما بترشيدها وبلورة نظمها وحمايتها من المضاربات التي تسيئ إلى جودة المنتوج، وتسويقه داخليا وخارجيا.

وهذا ما تجلى في بعض مرافق الصناعة التقليدية فعرفت تراجعا ملحوظا، وتخوفا عبر عنه الصناع التقليديون وممثلوهم بوضوح، غير مطمئنين على مصير صناعتهم رغم أهميتها وقدرتها على احتواء أعداد كبيرة من اليد العاملة.

إن تمتيع هذا القطاع بالقوانين والتنظيمات والتشجيعات الضرورية، لمن شأنه أن يرفع ميزان الصادرات ويتحكم في الجودة التي هي أساسية في اقتحام المعارض الخارجية، وإقبال المستهلكين على صناعتها التقليدية التي لها صدى واسع الانتشار في العالم كله، وكانت رسولنا إلى كافة الأقطار.

ولقد كان السائح يسأل قبل كل شيء عن إنتاجاتنا وصناعتنا التقليدية، ويثق في جودتها وتقنيتها اليدوية الماهرة حتى أن الكثير من الموسسات السياحية والمزرات والمعالم التاريخية كانت توجد بها، أو قريبا منها منتوجات من الصناعة التقليدية .

ونستطيع أن نقول بدون خوف، إنها ساهمت في ازدهار السياحة، وآن لنا أن نحميها بالإجراءات التي تحارب بجدية كل السلبيات والمظاهر الطفيلية التي تسيء إلى الصناعة التقليدية والسياحة.

ونحمد الله أننا نتوفر على إمكانية سياحية هائلة ونحن كأمة عرفت حضارات مختلفة عبر القرون، وتتوفر على معالم دالة على طاقة الإنسان المغربي وقدرته الإبداعية، وأرض تمتلك كل أسباب الجمال والمراتع السياحية مطالبون بإعادة النظر في هذا القطاع وتصحيحه ومراجعة النظام الضريبي المتعدد، والمفروض على القطاع بصفة لا تساير، ولا تشجع على الاستثمار السياحي الشديد الحساسية والتأثير، فهذا القطاع في حاجة إلى التعامل بيقظة وحرص شديد بضبط مسار المنتوج السياحي، لا حسب تقلبات المواسم، كما يتصور البعض، ولكن حسب التقلبات والتأثيرات والمنافسة الخارجية، وهذا في نظرنا لن يتأتى إلا بالشكل الملموس دون هيكلة القطاع وخلق مؤسسات معينة ومتخصصة، مسؤولة بجانب الدولة يوكل إليها رعاية القطاع وحمايته وتطويره.

وفيما يعود إلى قطاع الصيد البحري، فإننا نهنئ الحكومة على وفائها بالالتزام بعدم تجديد الإتفاقية مع الاتحاد الأروبي للحفاظ على ثرواتنا السمكية، لأن قطاع الصيد يعد من المكونات الأساسية التي يرتكز عليها اقتصاد بلادنا.

فهذه الثروة الوطنية باتت الآن بين أيدينا ومسؤولية استثمارها ملقاة على عاتق الحكومة، وعلى الفاعلين الاقتصاديين المغاربة في قطاع الصيد، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل بإلحاح عن متى سيتم إعطاء الانطلاقة للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الصيد ووضع سياسة واضحة تنبثق عن حوار وتشاور بين كافة الفاعلين الاقتصاديين الخواص منهم والعموميين.

وما دام الشيء بالشيء يذكر، فإننا نعتقد أن أي مخطط تنموي، أو توجه مالي أو اقتصادي، لابد له أن يكون محميا من شر النفوس الضعيفة والذين ينجدبون إلى الاغتناء الفاحش واللامشروع، فيستغلون نفوذهم في كل اتجاه ماعدا الاتجاه الصحيح.

وإذا كان المغرب لا يقع وحده تحت إغراءات هذه الآفة المدمرة، فإنه مطالب بإيجاد المخرج والدواء لهذا الداء الذي استفحل بشكل مخيف، والنزيف الذي لطخ سمعتنا وأساء إلى كرامتنا في مختلف أنحاء المعمور.

فإذا لم تنفع الموعظة الحسنة والكرامة الشخصية فلابد من الضرب بشدة على يد المتلاعبين بأرزاق الأمة عن طريق المضاربات والاختلاسات و التهريب وهذه مسؤولية تاريخية وضرورية لتكريس استقلالنا، وتنمية اقتصادنا، وترسيخ مصداقيتنا السياسية والاجتماعية.

ونحن نطالب زيادة على ذلك بتفعيل المرافق العامة، وترشيد حركاتها ومجالاتها، حتى تتسع للكفاءات المتزايدة من الجنسين و وتنفتح أمام المرأة أبواب المشاركة بكثافة في تنمية البلاد، وموازنة المجالات المختلفة للدولة بالكيفية التي ترضي أصالتنا ومبادئنا، وتستجيب للمعايير الحضارية.

وفي الأخير، نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نضم أصواتنا إلى الموافقين على هذا المشروع المالي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، رئيس فريق التجمع وأشكره كذلك على التزامه بالحصة المخصصة لفريقه، بل وفر بعض الدقائق للمجلس فشكرا مرة أخرى.

الكلمة للمستشار السيد الحاج الطاهري عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليتفضل .

المستشار السيد الحاج الطاهري :

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأبدي رأي فريقنا البرلماني والاستنتاجات والدراسات التي توصلنا إليها بعد اطلاعنا على مشروع قانون المالي النصف السنوي لسنة 2000 والذي يعكس بالأساس التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البرنامج الحكومي.

ويعتبر هذا المشروع ثالث قانون مالي انتقالي تتقدم به حكومة التناوب أمام قبة البرلمان في الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي يغمر فيها الجميع.

وقبل الشروع في مضامين هذا المشروع، لابد في البداية من الوقوف بخشوع وإجلال أمام روح المشمول بعفو الله ورحمته جلالة المغفور به الحسن الثاني قدس الله روحه، الذي يعود له الفضل في بناء صرح الديمقراطية والتعددية وبولة المؤسسات ومرتكزات الدولة الحديثة والاستقرار السياسي، والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي مهد لتداول النظام السياسي، والتناوبي والديمقراطي في سابقة لم تشهد مثيلا لها الساحة المغربية، فاستحقت بلادنا بذلك الإشادة والتنويه في المحافل الدولية.

لقد تميز عهد جلالته رحمه الله بالمنجزات الكبيرة على جميع الأصعدة تجلت في الظفرة المتنامية التي قطعتها بلادنا عمرانيا وبشريا، اقتصاديا واجتماعيا، أهلت بلادنا للتغلب على كثير من الصعاب، ولنا في وارث سره صاحب جلالة الملك محمد السادس نصره الله الخلف الصالح والملك الناصح الذي بادر إلى تفعيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ اعتلائه العرش، وبث في نفوس شعبه الوفي روح العمل الميداني المتجدد والبحث عن حلول لمشاكل الواقع المعاش ومعالجتها في عين المكان وبالسرعة المطلوبة حيث بادر جلالته إلى إعطاء مفهوم جديد للسلطة والعمل على تقريب المسؤولين من المواطنين لبناء الدولة الحديثة ورعاية مصالح الشعب واحترام الحريات العامة وترسيخ دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان، ونغتنم هذه المناسبة لنشيد بجهود جلالة الملك ومبادراته الحكيمة لفتح أوراش التضامن والتنمية الاجتماعية للقضاء على الفقر والتهميش وتنمية الأقاليم بها بما فيها أقاليم جنوب المملكة المغربية لتعرف وثيرة نموها مزيدا من التقدم والبناء لتوفير الأمن والاستقرار لساكنتها، وللتغلب على آفات الجفاف والنهوض بالمناطق المتضررة نشيد بزيارة صاحب الجلالة إلى عدد من أقاليم المملكة في كل جهات المغرب لإعطاء الانطلاقة لعدد من المشاريع الهادفة إلى تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية لساكنة العالم القروي المتضرر بالدرجة الأولى من الجفاف.

أما على المستوى الخارجي فقد دعمت زيارة جلالة الملك إلى بعض الدول الأوربية كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا علاقات المغرب بهذه الدول لتجاوز الآليات التقليدية وتحيينها في أفق تعاون ثنائي متقدم يساير التطور الاقتصادي والمالي والتكنولوجي في إطار نظام دولي جديد، كما أن حضور جلالته في المؤتمر الأوربي الإفريقي بالقاهرة ومبادرة جلالة الملك الكامنة في إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية ورفع الحواجز الجمركية عن سلع دولها كان لها الوقع الكبير في نفوس الأوربيين والأفارقة دعمت موافق المغرب تجاه دول القارة الإفريقية فضلا عن توطيد علاقات المغرب بالدول العربية على إثر زيارة الملك.... جلالة الملك للمملكة العربية السعودية ودولة الإماراة العربية المتحدة، كما أن زيارة جلالته لتونس أعطت انطلاقة جديدة للاتحاد المغاربي وترسيخ البعدين العربي والإفريقي لبلده، فهذه المبادرة الملكية السامية سواء داخل الوطن أو خارجه تبقى وحدها أمل الشعب المغربي الذي يتوق إلى

تحقيق المزيد من المكتسبات على أكثر من صعيد في اتجاه ترسيخ أسس البناء الاقتصادي والاجتماعي والتضامني،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

سنكتفي في هذا العرض على مناقشة أهم محاور عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية ومشروع القانون المالي المقدم إلى مجلسنا الموقر، نعم من خلال دراستنا لمشروع القانون المالي الانتقالي وجدنا أن اقتصادنا الوطني عرف مفارقة تتجلى في جمود معدل النمو المالي نتيجة تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي على إثر سنوات الجفاف التي عانى منها الفلاّح المغربي وانخفاض محصول الحبوب إلى ما يناهز النصف عن محصول سنة 98، كما أن هذا المشروع يتسم بالاستمرارية ويغرق في التقشف، ويرتكز على نفس الأبواب في الميزانيات السابقة، بحيث يعتمد على التوازنات المالية الكبرى على حساب التوازنات الاجتماعية رغم كل ما جاء في عرض السيد وزير المالية من تتميمات وأرقام تهم تحسين الميادين الاجتماعية وأوضاع العالم القروي رغم ظروف الجفاف وآثار على البادية بالدرجة الأولى، فرغم أن مشروع القانون المالي تحدث عن زيارة في حجم الاستثمارات عن زيادة في حجم الاستثمارات بمعدل 1.8 عن السنة الماضية، فإ نسبة النمو التي سبق للمسؤولين أن صرحوا أمامنا لم ترق إلى نسبة 6% استقرت في حدود 3%، ونأسف ببالغ الأسف عندما نقارن هذه النسبة مع عدد من الدول، حيث نجدها في الدول الأقل نموا والأكثر فقرا من المغرب مرتفعة، كما أن هذا المشروع المالي الذي كنا ننتظر مثلا أن يرقى بمستوى التشغيل إلى عد أفضل اكتفى بالإعلان عن توظيف 17.000 ويف سنأخذ منها وزارة التربية الوطنية وحدها حوالي 9.000 منصف شغل وهو رقم لا يفي بالغرض ولا يحقق آمال الآلاف من العاطلين خريجي المعاهد والجامعات الذين يجوبون الشوارع ويشكلون جمعيات للدفاع عن مستقبلهم وإيجاد فرص الشغل لهم وبذلك تبقى آليات الحكومة للحد من البطالة المعطلة بدورها أمام تزايد الخريجين كل سنة وتراكم الأعدد منهم، ورغم الحديث عن خلق وكالات وطنية للتنمية والتشغيل فإننا أمام أزمة بطالة شباب خريجي الجامعات والمعاهد، فإننا نعتبر أن قضية التشغيل التي اعتبرتها الحكومة ضمن أولوياتها بعد القضية الوطنية الأولى مازالت تترصد المشاكل الاجتماعية ببلادنا بشكل خطير على الحكومة أن تنكب عليها بجد وتضعها في دائرة اهتمامها وهي بصدد إعداد المخطط الخماسي وتقديمه للبرلمان إذ لايعقل أن تستمر الحكومة في ميزانيتها تتقشف في إيجاد مناصب الشغل أمام مجموعات من الطاقات الشابة التي أفنت زهرة عمرها في طلب العلم ووجدت نفسها عرضة للبطالة أو تهاون القطاع الخاص في امتصاص العديد منها،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

لقد أتى عرض السيد وزير المالية على ذكر عدد من المفارقات التي أثرت في سياق اعداد هذه الميزانية، كما أثرت سلبا على توازناتها الاقتصادية ويتعلق الأمر بعامل ارتفاع سعر النفط الذي تضاعف ثلاث مرات إضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار في علاقاته مع الأورو، وجمود معدل النمو الإجمالي ببلادنا والأضرار الناتجة عن حصيلة المواسم الفلاحية التي اتسمت بالجفاف، الشيء الذي جعل الجفاف ببلادنا هيكليا وبنيويا، ورغم ذلك فإن الحكومة بقيت متمسكة بالتوازنات الماكرو اقتصادية والتبعية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دون الأخذ بعين الاعتبار التوازنات الاجتماعية.

إننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية ، انطلاقا من موقعنا في الوسط وقناعتنا بأن هاجس التحكم في التوازنات الكبرى لاينبغي أن ينسينا التوازنات الاجتماعية باعتبارها أساس كل استقرار سياسي واجتماعي كما نرى ضرورة البحث عن صيغ تمنيع اقتصادنا من الهزات الاقتصادية المالية لتجنب كل المفارقات وذلك بالاتجاه نحو الادخار الوطني، واستغلال كل طاقاتنا المادية والبشرية استغلالا عقلانيا وموضوعيا وإيجابيا مع إيلاء المقاولات المتوسطة والصغرى كلما تستحقه من تشجيع واهتمام حتى تلعب دورها كاملا في عملية التنمية، فضلا عن توزيع الإنشطة الاقتصادية على كامل التراب الوطني في

الإطار الجهوي للحصول على تنمية مستديمة تنهض بالاقتصاد الوطني، وتعبئ أكبر عدد ممكن من الطاقات البشرية وتوزيع الثروات الوطنية توزيعا عادلا من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والإقليمية والجهوية ومحاربة الهجرة من البوادي إلى المدن في إطار سياسة شمولية متكاملة للرفع من مكانة العالم القروي والتضامن الفعلي مع ساكنته ، ولن يتأتى ذلك إلا بتفعيل آليات وأنشطة الجهة التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها التي خولها لها دستور المملكة.

وفي سياق عرض السيد وزير المالية تحدث عن بعض المؤشرات الإيجابية للسير الاقتصادي الوطني والدينامية التي طبعت قطاع السياحة. إن النسبة المدلى بها زيادة 18% عن سنة 98 لا تترجم بأن هناك إقبالا كبيرا ومتزايدا للسياح على بلادنا، بل رغم الارتفاع الملحوظ ما زلنا دون مستوى طموحاتنا ودون مستوى التجهيزات الأساسية لسياحتنا، ودون مستوى الجهود الحالية المبذولة في هذا الميدان، ورغم بروز الحاجة الماسة إلى التوسيع المستعجل للطاقة الإيوائية في أفق احتضان المغرب لكأس العالم لسنة 2006، مما يدل على أن السياحة كقطب من أقطاب الاقتصاد الوطني عليها أن تلعب دورها كاملا، نظرا لما علق بها من مشاكل تعود إلى غياب المراقبة الجدية وسوء التسيير والتدبير، ناهيك عن آفاق خطيرة تضرب هذا القطاع في الصميم انطلاقا من وكالات الأسفار إلى المرشدين مرورا بأسعار النقل والفندق وخدماتها وانتهاء بالوسطاء المتطفلين.

أما بخصوص النسب المتعلقة بالإدخار 22%، وبلوغه7،24 ونسب التضخم أقل من 2.5 وبعجز الخزينة والعمليات الخارجية فإنها لا تعني شيئا بالمقارنة مع استرسال مؤشر الارتفاع الاقتصادي مقابل جمود الأجور، لأن زيادة 10%من الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعمال لاتكلف شيئا مهما بالمقارنة بين مداخيل الخزينة ونفقاتها من جهة، وبين الصادرات والواردات من جهة أخرى، بناءا على ما تقدم فإنه ليس من الغريب أن تتسم البنية العامة لاقتصادنا الوطني بالهشاشة مما يؤكد بأنه يتأثر سلبيا بالمناخ الاقتصاد الدولي، الشيء الذي يحتم علينا بذل جهود كبرى في اتجاه تأهيل المقاولات وتقويم النظام البنكي كإعادة النظر في سعر الفائدة الذي يفوق في المغرب 10% وفي العديد من دول العالم لا يتجاوز 3% ومساهمة الأبناك في توظيف أموالها في المشاريع الإنمائية مع ما يتوفر لديها من سيولة كفائض في الأرباح، وبالتالي تخليق وتطهير المناخ العام للحركة الاقتصادية التي ننشدها جميعا علما بأن التدابير الاستثنائية التي تم إدماجها في القانون المالي الانتقال السابق لم تعط كل النتائج المرجوة منها مما يدعو إلى استخلاص الدروس والعبر من أجل خلق إجراءات جديدة وخلق المقاولات الوطنية، لأن الدولة كانت ومازالت هي المستثمر الأكبر والمشغل الأول وبالتالي المساعد الأول للخواص عند وصول المؤسسات المالية إلى حالة ارفلاس مثلما وقع مع مديرية القرض العقاري والسياحي بعدما ساعدتها الحكومة بثلاث ملايير درهم وفي أول تصريح حكومي تقلبنا بتفاؤل كبير كما تقبل الشعب المغربي بصدر رحب تأكيد الحكومة على القيام بعمليات تخليق وترشيد الحياة العامة ومازلنا إلى اليوم ننتظر القيام بإصلاحات هيكلية تفرض على الوزارات اعتماد إصلاحات تهدف إلى التقشف في النفقات العمومية والاستخدام الأمثل لأموال الدولة عوض المزيد من التبذير في المال العام، وهنا نستحضر شعار ميثاق حسن التدبير في ظروف الجفاف والتضامن مع العالم القروي وساكنته.

ما رصدته من مبالغ مالية في إطار برنامج للتضامن مع العالم القروي إلى جانب قيامها بعمليات المراقبة والتطهير حيث تضاربت الآراء حول محاكمة بعض الموظفين والمسؤولين عن القرض الفلاحي وغيره من المؤسسات التي حصل فيها تلاعب بأموال الدولة، تشيب في التسيير والتدبير، ونحن نؤيد هذه الإجراءات نطالب أن يشمل البحث والتحقيق المسؤولين الكبار المباشرين على هذا المؤسسات من باب الإنصاف وإحقاق الحق وتطبيق القانون لأن المغربة سواسية والتساؤل الآخر الذي نود طرحه يتعلق بآليات دعم الاستثمار الأجنبي الذي بلغ في السنة الماضية 19 مليار درهم، ونطمح إلى المزيد، لأننا نعلم أنه لا يمكن للانفراج السياسي وعودة الثقة الاطمئنان إلى المستثمر الأجنبي بعد وصول حكومة التناوب للحكم من الناحية السياسية وحدها أن نصل إلى الإقلاع الاقتصادي الحقيقي إذا لم تعمل الحكومة بسياسة الصندوق الوحيد لأن انعاش الاستثمار في عصر العولمة والتشارك والتنافسية تحدمن فعاليته والعراقل الإدارية وعمل اللجان الروتينية، وهنا نستحضر ما جاء في القول الحكيم لجلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي خلال افتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش

الوطني والتخطيط بطنجة، حيث قال حفظه الله «**وفي هذا الصدد نود أن نؤكد مرة أخرى أن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العمومي يضاف إلى ذلك انكماشها على نفسها وعجزها على التواصل مع محيطها والاستماع لانشغالات المتعاملين معها يؤدي إلى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين وكذلك المستثمرين وسوء إرشادهم، الشيء الذي ينتج عنه شلل في الحركة الاقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي نستهدفها**» انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس،

السيد الوزي الأول،

إخواني الوزراء.

السادة المستشارين،

فعلا واجهت بلادنا في السنوات الأخيرة ظاهرة الجفاف كقدر من الله، تتطلب من الجميع التعبئة ، إلا أن الحكومة رغم التعليمات الملكية السامية وحرص جلالة الملك على إيلاء العناية بالعالم القروي، ضمن أولويات العمل الحكومي، لم تكن جهودها في مستوى طموحات سكان العالم القروي، من خلال ما نتوصل به من أصداء وشكايات من المواطنين سكان البادية، حيث غلب جانب المحسوبية والحزبية على عملية توزيع العلف مثلا، كما أن المقادير التي توزع لا تسمن ولا تغني من جوع، وبقي سكان العالم القروي في معاناته، فكان على الحكومة أن تبرمج ضمن استراتيجية محكمة آليات توزيع المياه والقيام بتجهيزات تحتية لمواجهة المشاريع الفلاحية الكبرى التي دخلتها التكنولوجية، لأن المغرب يتوفر على طاقات بشرية وأطر وخبرات في الميدان الفلاحي ينقصها الدعم اللازم والموجه والمشجع على المزيد من البذل والعطاء، وهنا نتساءل على مآل البرنامج الذي أعلن عنه المغفور له الحسن الثاني طيب الله تراه بخصوص السدود التلية لضمان الاكتفاء الذاتي من الماء الصالح للشرب وإغناء المخزون المائي في جوف الأرض لأنه كان من الأولى أن ينجز هذا المشروع في إطار البرنامج الحكومي لمحاربة الجفاف، وقد حان الوقت لإعادة النظر في سياسة الأراضي المسترجعة ، لأنها مكلفة للدولة وبدون مردودية، نتيجة سوء تدبير على مستوى المصاريف والمداخيل، ونرى في الحركة الديمقراطية الاجتماعية أن البديل يكمن في تفويت هذه الأراضي للفلاحين الخواص، كما فوتت المؤسسات الصناعية والتجارية والفندقية والمالية، وهناك إشكالية أخرى تتمثل في أراضي الجموع السلالية التي تكون 17%من الأراضي الصالحة للزراعة، لقد حان الوقت لإخراج التوصيات المناظرة الوطنية لأراضي الجموع إلى حيز التطبيق حتى لا تبقى هذه الأراضي مهمشة وعرضت للمنازعات بين القبائل المجاورة لتساهم في الإنتاج الزراعي،

السيد الرئيس،

السيد الوزيرالأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نسجل أن السيد الوزير الأول في تصريحه الأول أو الثاني أمام البرلمان أكد على موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان واستمكال بناء دولة الحق والقانون، ونغتنم هذه المناسبة لنؤيد بارتياح هذا التوجه الذي يطمح إليه جميع المغاربة، وفي نفس السياق، فإننا نؤكد على نزاهة العمل الصحافي والموضوعية في السياسية الإعلامية من طرف المسؤولين على وزارة الاتصال حتى تتعامل القناتين مع الهيآت السياسية بالمساواة دون تمييز أو حيف ونظرا لما عرفته الساحة الإعلامية أخيرا ببلادنا من إقالة بعض المسؤولين ومحاكمة بعض الصحف، نرى أن الوقت قد حان لإعادة النظر في قانون الصحافة وتقديمه أمام البرلمان في أقرب وقت ممكن حتى لا تصدر الأحكام بالسجن أو المنع، وكذا الدخول مباشرة في الإصلاحات السياسية والقانونية وخاصة مدونة الانتخابات والتقطيع الانتخابي والميثاق الجماعي، لأن المدة الزمنية الفاصلة المنبثقة للدخول في الاستحقاقات الوطنية المتبقية، نرى أنها غير كافية لما يتطلبه هذا العمل الإصلاحي من وقت ولجن عمل وتفكير يودي بنا إلى صياغة قانون انتخابي يكون في مستوى المرحلة والعهد الجديد الذي نتطلع إليه وراء صاحب الجلالة نصره الله.

إننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية انطلاقا من موقعنا في المعارضة ومن خلال متابعتنا للعمل الحكومي، ولما نوليه للقطاعات الاجتماعية من أهمية طبقا للتوجهات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، نرى أن أمور كثيرة لها ارتباط بالمسائل الاجتماعية رغم التأكيد عليها في التصريح الحكومي مازالت تنتظر مثل المساواة أو توزيع الثروات توزيعا عادلا ومحاربة البطالة والإقصاء والأمية والمحسوبية والرشوة والتسول والتشرد و العناية بالمعاقين ومحاربة الفساد والجريمة والاعتداء على الغير واحترام الرأي الآخر وحقوق الإنسان ....آه وحقوق الناس، ومن المعضلة الاجتماعية التي تؤرق الطبقة الضعيفة مشكل السكن فرغم الجهود التي بذلتها الدولة في هذا الميدان كإنشاء المؤسسات الجهوية للبناء والمؤسسات الوطنية ودور القطاع الخاص ومازالت قضية السكن جرحا عميقا في جسم مجتمعنا لأنها تستنزف جيوب المواطنين، وتثقل كاهلهم، خاصة الطبقات الوسطى والدنيا من الموظفين، لأن هؤلاء يوجدون بين مطرقة الكراء وسندان البحث والسكن بشتى الأساليب، ونحن إذ نثمن دور صندوق الحسن الثاني للتنمية الذي يساهم ب 500 مليون درهم لبناء 20.000 منزل، بمشروع النسيم بالدارالبيضاء ومساهمة في دعم الصندوق العقاري والفندقي بمبلغ 200 مليون درهم، لتقوية إمكانياته في تمويل السكن الاقتصادي في هذا الصدد ندعو الحكومة إلى إتمام مشروع 200.000 سكن الذي أمر به المغفور له الحسن الثاني قدس الله روحه وعلى الوزارات و ..... أن تبدل قصارى جهودها من أجل إتمام هذا المشروع الاجتماعي الكبير والتخفيف من أزمة السكن وأن تبحث عن حلول أخرى كمساعدة الموظفين في تأسيس تعاونيات بأثمان مشجعة للبقع الأرضية وتدعيمهم بسلفات وقروض محفزة، وكذلك الشأن بالنسبة لقطاع الصحة التي يجب أن توليه الحكومة العناية اللازمة خاصة في العالم القروي والذي مازالت أغلب القرى تعرف خصاصا في المستوصفات والأطباء والأدوية فضلا عن العناية التي يجب أن تعطى إلى مطالب أسرة الصحة ببلادنا لأن 200 منصب الذي أعطي لوزارة الصحة من هذه الميزانية لايكفي لتغلب هذه الوزارة على الأعباء الصحية المنوطة بها، خاصة وأنها في أمس الحاجة إلى الموارد البشرية التي تستطيع توظيف القروض التي أعطتها المؤسسات المالية الدولية للوزارة.

أما بخصوص نتائج الحوار الاجتماعي واتفاق 19 محرم فإننا لا نناقش الحكومة في محدودية النتائج التي توصلت إليها في حوارها مع المركزيتين النقابيتين والباطرونا ولكن نتساءل عن أسباب غيابها وتأخرها عن الحوار مدة طويلة من الزمن وتجاهلها للعديد من الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات إلى حين لإعلان عن الإضراب العام، ونسجل بأسف أن الحوار الاجتماعي الأخير جرى في غياب الإطار الرسمي للحوار الاجتماعي ألا وهو المجلس الوطني للحوار الاجتماعي الذي أنشأه جلالة المغفور له الحسن الثاني رحمه الله، وإقصاء مركزيات نقابية من هذا الحوار رغم أن لها تمثيليتها البرلمانية بمجلس المستشارين، ونغتنم هذه المناسبة لنعبر عن أسفنا عن كون شريحة مهمة من الموظفين تم إقصاؤها من الاستفادة من الترقية الداخلية إسوة بزملائهم في باقي الوزارات، ويتعلق الأمر بموظفي وأعوان الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية كالتعاون الوطني نتمنى أن تتدارك الحكومة هذا التقصير وتصدر مرسوما في أقرب وقت يجعل هذه الشريحة من الموظفين مستفيدة من الترقية الداخلية لأنهم يخضعون بدورهم إلى قانون الوظيفة العمومية.

وفي إطار خطة إدماج المرأة في التنمية والحرص على تحسين أوضاعها المادية والمعنوية وتقوية مكانتها في المجتمع نرجو البث العاجل في موضوع المرأة حتى لا يبقى عرضة للجدل العقيم وعرض الخطة على أنظار البرلمان في أقرب وقت ممكن على أساس أن تكون مطابقة لروح قيمنا الإسلامية والمذهب المالكي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد احتلت مطالب أسرة المقاومة وجيش التحرير مكانة الصدارة في البرلمان وعلى واجهة الصحف الوطنية بعد تحركاتهم المطلبية الأخيرة، ووفاءا منا لما قدمته هذه الأسرة من تضحيات في سبيل الحرية والاستقلال نلفت نظر الحكومة إلى إيلاء المزيد من العناية لأسرة المقاومة وجيش التحرير لأن الميزانيات التي رصدت للمندوبية السامية لم تكن في المستوى المرغوب فيه أو في مستوى التضحيات التي قدمتها هذه الفئة النبيلة للوطن، كما يجب العناية بأبنائهم في التعليم والتطبيب والشغل والسكن وفي الحياة الكريمة، كما نرجو أن تستمر العناية والرعاية التي يحضى بها عمالنا في الخارج، وتنفيذا للتعليمات الملكية

السامية تقديرا منا للجهود التي يبذلونها من أجل بلدهم وتحويلات أموالهم التي تساهم في الاستثمار الوطني، ونغتنم هذه المناسبة لنحييهم ونشد بأيديهم ونبارك فيهم الروح الوطنية.

أيها السادة،

تحتل قضية الصحراء المغربية ووحدتنا الترابية مكانة الصدارة في اهتمامنا الوطنية باعتبارها القضية المركزية الأولى محطة إجماع الأمة وراء قائدها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن أعداء الوحدة الترابية مازالت مناورتهم تعرقل السير العادي لمخطط الاستفتاء الأممي، لإجراء الاستفتاء التأكيدي سواء بالنسبة لعملية تحديد الهوية أو الطعون الذي تقدم بها عشرات الآلاف من سكان أقاليمنا الجنوبية وحرمان اللاجئين من العودة إلى أراضيهم من مخيمات تيندوف أمام هذه المناورات نلفت نظر المنتظم الدولي إلى أننا متمسكين بمسلسل التسوية الأممي القاضي بإجراء الاستفتاء التأكيدي، شريطة مشاركة كل أبناء الأقاليم الجنوبية بما فيهم الذين تقدموا بالطعون، علما بأننا لن نقبل الرضوخ لمساومات خصوم وحدتنا الترابية مهما تطلب منا ذلك من الثمن ونعلن عن تجندنا الدائم وراء جلالة الملك من أجل وحدتنا الترابية واسترجاع سبتة ومليلية والجزر التابعة لهما وخدمة بلدنا والعرش العلوي بكل تفان وإخلاص ونجزي تحية إكبار وتقدير إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية على مرابطتها في خنادق الدفاع ونترحم على أرواح شهداء التحرير والوحدة وعلى رأسهم جلالة المغفور له محمد الخامس وجلالة الحسن الثاني نور الله ضريحهما.

وفي الختام نؤكد لصاحب الجلالة محمد السادس أيده الله وأعز أمره تعلقنا بعرشه وتمسكنا بالتوابث وبالمقدسات معربين لجلالته عن أيات ولائنا وإخلاصنا لسدته العالية، كما ندعو الله سبحانه وتعالى أن يمد في عمره وينصره ويسدد خطاه ويقر عينه بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار أحمد الديبوني عن الفريق الديمقراطي.

المستشارالسيد أحمد الديبوني :

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية النصف السنوي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر.

والواقع أن هذا المشروع يكتسي في نظرنا، طابعا عاديا، حيث يعتبر امتدادا للميزانية السابقة، بما لها وما عليها، وجزءا مكملا للسنة المالية اعتمادا على ما كان عليه الأمر سابقا في وضع مشروع الميزانية بناء على السنة الميلادية.

ومهما يكن الجدل حول هذا الاختيار، فإننا نعتبر في الفريق الديمقراطي، أن الظرفية التي تجتازها بلادنا في عهد جلالة الملك المجدد محمد السادس نصره الله، تتطلب منا مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع المغربي بمزيد من التعبئة والمسؤولية حتى نكون في مستوى المكانة التي تحتلها بلادنا في حظيرة الأمم التي تعمل من أجل مواكبة ركب التطور والتقدم بوثيرة متزنة ورصينة والانخراط في المرحلة المقبلة للألفية الثالثة بعزم وإصرار.

ولنا والحمدلله مرجعية أساسية في فكر وحكمة وتبصر جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني طيب الله تراه ووارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولايسعنا بهذه المناسبة إلا أن نشاطر جميع القوى الحية بالبلاد التي ترى في الإشارات القوية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تدشين لعهد جديد يؤرخ لمرحلة نرجو أن يتم فيها تحقيق ما بقي عالقا من الإصلاحات الكبرى في درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستكمال الوحدة الترابية لبلادنا.

إن هاجس ترسيخ الديمقراطية ونهج سياسة اللامركزية، والأخذ بالبعد الجهوي في المشاريع التنموية سيبقى حاضرا في مواقفنا، لأننا ساهمنا مع جميع القوى السياسية في إنجاح المسلسل الديمقراطي الذي أفرز المؤسسات المحلية والجهوية التي عليها الآن أن تلعب الدور المنوط بها في تدبير الشأن العام، حتى نتمكن من القضاء على ظاهرة الاختلالات الجهوية وتحقيق التنمية المستديمة نجعل المواطنين ينعمون بالعيش الكريم في الحواضر والبوادي، في ظل القيم الروحية والتقاليد العريقة المبنية على التضامن والتآزر لمجتمعنا الأصيل.

ولقد كانت لنا أكثر من فرصة من خلال هذا المنبر للتحاور والتشاور والتعبير عن المواقف الإيجابية من منظور المعارضة البناءة، لكل مبادرة تخدم المصلحة العليا للبلاد، كما أننا أبدينا انتقاداتنا للجوانب التي نراها سلبية في العمل الحكومي، سواء تعلق الأمر بالبطء في الإنجاز أو تخلي الحكومة عن التزاماتها إزاء الوعود التي وعدت بها في تصريحها.

وبهذه المناسبة، فإننا لازلنا ننتظر من الحكومة التي أصبحت تتبنى أطروحة حكومة الإنقاذ، مبتعدا عن نعتها بحكومة التغيير الذي ظل شعارا براقا لم نتمكن أن تجسد كل هذه الأوصاف إلى واقع ملموس.

لقد تضمن التصريح الحكومي الذي تقدمت له الحكومة أمام مجلسنا الموقر، غداة تنصيبها من طرف المغفور به جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، والخطاب الذي ألقاه السيد الوزير الأول في مستهل السنة الحالية مجموعة من الأوراش نعتقد أن وثيرة العمل فيها جد بطيئة، حيث لازال المواطنون ينتظرون أن تترجم القضايا التي تستأثر باهتمامهم إلى واقع ملموس. فأين هي الحلول الجاهزة التي كانت تلوح بها الحكومة لحل العديد من القضايا التي تتصدر اختياراتها؟.

وقبل التطرق إلى هذه القضايا، جملة وتفصيلا، نرى من المفيد أن نستعرض بعض العوامل والحيثيات التي تحكمت في صياغة مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر.

وقد استخلصنا من القراءة للمشروع أن الحكومة أخذت بعين الاعتبار في توقعاتها العوامل الاقتصادية الخارجية التي تتجلى في ارتفاع سعر النفط وقيمة الدولار في علاقته مع العملة الأوروبية، وعوامل داخلية في مقدمتها ظاهرة الجفاف التي أثرت سلبا على الدورة الاقتصادية، نظرا لكون القطاع الفلاحي، يشكل في بلادنا حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا كنا من موقعنا في المعارضة نتفهم إلى حد ما، العوامل التي اعتمدتها الحكومة لتبرر بعض الإكراهات، فإننا نعتبرها مع ذلك مبررات تندرج في سياق عجز الأداء الحكومي على ابتكار أساليب جديدة للتعامل مع هذه العوامل، خصوصا وأن ظاهرة الجفاف التي عرفتها بلادنا منذ سنوات متوالية ، حولتها من ظاهرة موسمية إلى ظاهرة بنيوية، كان على الحكومة أن تتوفر على منظور سوسيو اقتصادي يتلاءم مع هذا المعطى، ونخشى أن يشكل هذا المعطى مطية كلما تكررلتغليط المواطن في العالم القروي الذي قلما يستفيد على الوجه المطلوب من التدابير والإجراءات التي تبقى نظرية بعيدة عن الواقع المعاش.

وإذا تجاوزنا جدلا الظروف التي أطرت مشروع القانون المالي للانتقال الحالي، سوف نلاحظ أن المشروع يكتسي طابعا تقنيا ومحاسبتيا يهيمن عليه هاجس التوازنات المالية التي كانت الحكومة الحالية والمعارضة السابقة توجه إليه انتقادات نتذكرها جميعا كلما عرض القانون المالي على المؤسسة التشريعية، بدليل أن الحكومة كانت تراهن على تحقيق نسبة نمو تحدد في 6.7 بالمائة.

في حين أننا أمام مشروع قانون يعترف أن هذه النسبة لن تتجاوز 3 بالمائة متذرعة بظاهرة الجفاف، مما يجعلها جد ضئيلة، ويفرغ البرنامج الحكومي من مضمونه سبب هذه التوقعات الخاطئة.

ومن المفارقات العجيبة أن عمر هذه الحكومة، تجاوز السنتين والنصف من تحملها مسؤولية تدبير الشأن العام، وهي لازالت لم تتلمس بعد الطريق السوي نحو الإقلاع الاقتصادي، الذي كانت تدعي أنها قادرة على الإتيان بالبدائل لجميع المعوقات؟ فماذا نجد على أرض الواقع؟

من خلال قراءاتنا لمضمون مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا يلاحظ أن حجم الاستثمارات المسجل في هذه الميزانية والبالغ 24.7 بالمائة، يبدو أنه حجم مبالغ فيه.

فإذا استثنينا عائدات الخوصصة، وتحويلات أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج، إضافة إلى تحويل بعض القروض الخارجية إلى استثمارات فسيصبح الحجم الحقيقي للاستثمارات دون النسبة المتوقعة، مما يفيد أن الحكومة تعتمد في تحضير قوانينها المالية توقعات مالية غير ذاتية، ومن شأن الاستمرار في هذه الخطة أن يقحم برامجنا الاقتصادية والاجتماعية في دوامة الإنتظارية في الوقت الذي نواجه فيه تحديات وإكراهيات داخليا وخارجيا.

إن الوضعية الاقتصادية لبلادنا وفي ظل نمو لا تتعدى نسبة النمو فيه 3% تحتاج إلى ميزانية ذات بعد اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار التكتلات الاقتصادية التي أصبحت من مميزات الاقتصاديات العالمية المتطورة، دون إغفال المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل القاعدة المركزية لاقتصادنا إضافة إلى إسهامها في تشغيل أكثر من 50% من اليد العاملة، هذه المقاولات التي لازالت تشكو من التعقيدات المسطرية والإدارية، ومعاناتها من إشكاليات التمويل التي لم يوضح مشروع القانون المالي الإجراءات والتدابير التي اتخذت إزاء القطاع البنكي، خصوصا وأن الجميع يقر بأن نسب الفائدة المعتمدة، تعتبر عائقا مجحفا إزاء إنعاش الاستثمارات، وكذلك إزاء الراغبين في نهج التشغيل الذاتي.

ومن منظورنا في الفريق الديمقراطي، فإن الإنعاش الاقتصادي لبلادنا رهين بإعادة النظر في منظوماتنا الضريبية في اتجاه توسيع الوعاء الضريبي ليشمل القطاع الغير المنظم، وخلق توزيع عادل للعبء الضريبي، حسب الإسهامات الفعلية للملزمين، ومحاربة التملص الضريبي، واتخاذ إجراءات ناجعة لمحاربة ظاهرة التهريب.

وفي هذا الإطار، فقد تضمن البرنامج الحكومي أوراش الإصلاحات التي تندرج في سياق التدابير المشار إليها، ذات البعد الاقتصادي مثل تخليق الحياة العامة، إصلاح إداري شامل، وإصلاح القضاء والمنظومة التعليمية.

ومن البديهي أن إصلاح الإدارة وعصرنتها يشكلان الأداة الفعالة الأساسية في تحقيق أية تنمية اقتصادية مستديمة.

فأين منجزات الحكومة في هذا الشأن؟ وهل ستبقى إدارتنا تتسم باستغلال النفوذ والانحرافات والتسيب، والهدر للمال؟ وهل سلطة الإدارة تعتبر نقيظا لتوجهات الحكومة والبرلمان معا؟

وأين موقع بلادنا من الدول التي تسعى للانخراط في عهد العولمة، وهي لا تتوفر على قضاء في مستوى التحديات، وقادر على مواكبة حجم ونوعية القضايا المرتبطة بهذا التوجه الجديد؟ وإلى متى سيبقى جهازنا القضائي معتمدا على أدوات عمل تقليدية؟

إن إثارتنا لهذه العناصر نابع من قناعتنا بأنها تشكل الركيزة الأساسية والضمان الأمتن لتحقيق تنمية اقتصادية مبنية على قواعد صلبة.

وهي في اعتقادنا الوسيلة الأنجع لبناء منظومة اقتصادية قادرة على امتصاص حجم البطالة وتشغيل الطاقات المؤهلة من ثرواتنا البشرية، وهي المسألة التي تتعاطى لها الحكومة بنوع من التلقائية في بداية تحملها لمسؤولية تدبير الشأن العام، وترجمتها كثرة تصريحات السلطة الوصية على القطاع، وكأن الأمر ترف فكري ونظري، بينما يتعلق الأمر بضرورة الدفع سياسية اقتصادية واجتماعية تنفتح أكثر على الثروة البشرية القادرة على التكيف مع التحولات الجديدة، وفي هذا الإطار فإن مشروع قانون المالية لم يعكس بشكل إيجابي طموحات حاملي الشهادات العليا من دكاترة ومهندسين.

وفي هذا السياق، فإن عدد مناصب الشغل المسجلة في مشروع قانون المالية والتي خصص العدد الأوفر منها لوزارة التربية الوطنية يمكن اعتبارها من باب استشعار الرأي العام الوطني بأن الحكومة جادة في الالتزام بوعودها أثناء تموقعها في المعارضة السابقة.

وفي الواقع، إن ذلك يندرج في إطار تسوية الترقية الداخلية لعدد كبير من موظفي وزارة التربية الوطنية، وكذلك توظيف حاملي شهادة الخدمة المدنية إضافة إلى التزام بتوظيف العاملين في إطار التكوين في المراكز التربوية بما يفيد أن ابتكار الحكومة في ميدان الشغل لا يعدو أن يكون سوى محاولة التصالح مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، فبدل نهج سياسة اقتصادية تنموية تأخذ بعين الاعتبار الأولويات الأساسية دأبت الحكومة الحالية في نهج الاختيارات السالفة، مما يجعلنا نؤكد أن معارضتنا ليست نابعة من الاختلافات في المواقف الاقتصادية والاجتماعية وإنما في سوء تطبيق نظريات المعارضة السابقة إزاء تدبير المالية العمومية.

ونعتقد أن تطبيق قانون إعادة انتشار الموظفين في الإدارة العمومية من شأنه أن يبرز أكثر مكامن النقص لتطعيمها بالأطر العليا الذين هم بحاجة إلى عناية أكثر.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن الظرفية التي تعيشها بلادنا حاليا في ظل التقلبات المناخية السالفة، التي فرضت علينا جفافا هيكليا تجعلنا نساند الإجراءات المتخذة في سياق التضامن الفعلي مع العالم القروي.

غير أن بعض هذه الإجراءات تبقى في نظرنا غير كافية لتأهيل العالم القروي، لينخرط في النسيج الاقتصادي الوطني بشكل عام.

ومن هذا المنظور، يبدو من المفيد وضع استراتيجية على الأمد البعيد لتنمية البادية المغربية، بعيدة عن الحلول الجزئية، والإجراءات الموسمية حتى نتمكن من استيعاب مصادر الاختلال بين العالمين القروي والحضري من جهة والتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين جهات المملكة.

ونرى أن استراتيجية من هذا النوع، تفرض أن نعبئ جميع الإمكانيات لفك العزلة عن العالم القروي وذلك بإمداده ببنية تحتية قوية من شأنها أن تحافظ على استقرار الساكنة القروية والحد من الهجرة القروية نحو الوسط الحضري.

ونعتقد أن الإجراء المتعلق بالتشغيل في البادية لم يأخذ بعين الاعتبار جميع الفئات المستهدفة، حيث تبين أن هناك فئات عريضة من المواطنين لن يستفيدوا من هذا الإجراء، إما لعجزهم عن العمل، أو لظروف اجتماعية معينة.

وفي سياق التضامن الوطني بشكل عام، فإننا في الفريق الديمقراطي نثمن التوجه الجديد لمفهوم التضامن في بلادنا الذي دشنه جلالة الملك محمد السادس نصره الله منذ توليه عرش أسلافه المنعمين.

وإننا لنعبر عن ارتياحنا لهذا التوجه الذي سوف يكرس ثقافة جديدة للتعاون والتآزر بين أفراد الشعب المغربي بجميع مكونات وفعالياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ونرى أن مسايرة هذا التوجه يتطلب من الحكومة أن ترفع من وثيرة عملها، وأن نعبئ الإماكنيات المادية و البشرية لتستجيب لحاجيات المواطنين بشكل متوازن بين مختلف جهات المملكة، مع إعطاء الأسبقية للمناطق المهمشة والمحرومة.

ونرى أن التضامن الوطني بمفهومه الواسع لن يتحقق إلا في إطار سياسة اجتماعية لاتضمن الحقوق والواجبات لأفراد الشعب المغربي بعيدا عن أساليب المزايدات والوعود التي ظلت عبارة عن شعارات تبدو بعيدة المنال.

وفي هذا السياق، فإننا نشاطر هموم المواطنين عموما والطبقة العاملة في مطالبها المشروعة في مجال التغطية الصحية والسكن الاجتماعي وتحسين الأجور والترقية الداخلية.

وعلى ذكر الترقية الداخلية لا يسعنا إلا أن نبارك مبدأ تعميم الترقية الداخلية الاستثنائية للموظفين، راجيا أن يشمل التعميم جميع فئات العاملين بالقطاع العام، وخصوصا الفئات التي لن تستفيد من هذا الإجراء بسبب خلل في الأنظمة الأساسية لبعض الإدارات والمؤسسات.

ونرى أن الحوار الاجتماعي الذي أصبح اصارا مؤسساتيا يتم اتخاذ القرارات من هذا النواع، سيبقى ناقصا إذا لم تشارك فيه جميع المنظمات والهيئات النقابية، والتي لا نرى أي مبرر لإقصاء جميع الأطراف المعنية بهذا الحوار.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزاراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن اهتمامنا بالوضع الداخلي وحرصنا الدؤوب على ضمان أسباب العيش الكريم للمواطن يترجم الإرادة المشتركة للقوى السياسية بالبلاد، أغلبية ومعارضة من أجل تكوين جبهة متماسكة ومتضامنة ضد خصوم وحدتنا الترابية .

وفي هذا الصدد، لابد من الإشادة بالخطوات المباركة والمبادرات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي اتخذها فور تسلمه مقاليد الحكم خلفا لوالده المنعم المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه.

وقد أذكت الإشارات الملكية تجاه أبناء أقاليمنا الصحراوية مزيدا من الحماس لدى الشعب المغربي، شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا.

ويبقى على دبلوماسيتنا أن تكون في مستوى الحدث، وأن تتجند لمواكبة التطورات السريعة التي تتطلب التصدي لكل المناوئين لتحقيق وحدتنا الترابية، والحرص على أن يكون لبلادنا حضور فعلي في جميع المحافل الدولية، علما أن ملف الوحدة الترابية هو مسؤولية مشتركة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، كل واحد من موقع مسؤولياته مما يستوجب تضافر الجهود بينهما وتبادل المعلومات والوثائق حتى يتمكن كل واحد من أداء دوره على أحسن وجه.

ولا تفوتني هذا المناسبة دون أن أشيد بالدور البطولي لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني الذين سوف يشهد لهم التاريخ بدورهم الريادي في ابتكار الجدار الأمني كاستراتيجية جديدة في مجال الدفاع عن حوزة الوطن.

ونغتنمها مناسبة لمباركة جهود جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي دشن عهدا جديدا من التصالح مع الذات، حيث أعطى إشارات قوية ترمز إلى توجه جديد في خلق تعبئة وطنية شاملة مبنية على التضامن والتكافل مع التركيز على المناطق المهمشة.

وسنكون جنودا مجندين لمساندة هذه السياسة الرشيدة للعاهل الكريم حتى تتبوأ بلادنا المكانة التي تستحقها في درب التقدم والازدهار، شكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم

الكلمة للسيد المستشار المحترم أحمد البنا عن الاتحاد الدستوري.

السيد المستشار أحمد البنا :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيد الوزير الأول

السادة المستشارين المحترمين،

أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة مشروع قانون المالية الحال علينا من طرف مجلس النواب.

وتشاء الأقدار أن يكون هو القانون المالي رقم 28 الذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب

وهو ثالث قانون مالية تقدمه هذه الحكومة السياسية، بعد الشروع في التناوب التوافقي الذي تم إقراراه بإرادة ملكية لصاحب الجلالة الحسن الثاني تغمده الله برحمته، وبدعمه ويحرص على نجاحه جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وهو في الأخير ثالث قانون مالية تطلقون عليه كذلك وصفا، يضاف إلى الأوصاف التي وصفتم بها قوانين المالية السابقة.

فالأول سميتموه انتقاليا، وقلنا تبارك الله. إنهم حديثو العهد، فلنترك لهم الفرصة.

والثاني، سميتموه ارتقائيا، وانتظرنا نتائج الرقي، فلم نلمس إلا التراجعات والركود، ولم تكن المنجزات تطابق التوقعات.

وكان عليكم، فيما لو كانت لديكم الجرأة والشجاعة السياسية، أن تقدموا قانونا ماليا تعديليا، كما يحصل في بلدان أخرى، لا أن تكتفوا بالتحيين على الورق وفي التقارير التي تبقى في المكاتب.

وتأتون هذه السنة، وفي قانون مالية لستة أشهرفقط، لتسمونه بقانون مالية لإعادة الثقة، الذي تقدمه حكومة الإنقاذ، مع العلم أنه قانون مالية مؤجل التطبيق في كل شيء.

ذلك أن كل الإجراءات على قلتها والإصلاحات على ندرتها، والموارد على عدم ضبطها، والنفقات على عدم التحكم فيها ومعرفة حدودها، إما أنها غير قابلة للإنجاز خلال الستة أشهر، من عمر قانون المالية، وإما أنها مؤجلة التطبيق إلى السنة المقبلة، فأين هي الثقة؟ وأين هو الإنقاذ؟

وحتى المخطط الذي راهنتم عليه، وكنتم تربطون كل قوانين المالية به لم يسعفكم الحظ حتى تتقدم به الحكومة في وقته.

وهي أسطوانة أخرى سنستمع إليها مع تقديم ذلك المخطط يوم الأربعاء إن شاء الله أمام مجلس النواب.

السيدالرئيس،

إن هذا الأسلوب الذي يتبعه السيد وزير المالية والاقتصاد ليس بغريب ولا مفاجئ لنا.

فقد عهدنا فيه اتقان فن الخطابة وفبركة المفاهيم، دون أن تقابلها، حتى في ذهنه كيفية إنجازها على أرض الواقع.

وألفنا فيه، أنه حينما يصعد المنصة، وكيف ما كان الموقع الذي وجد

فيه، فإنه يطلق العنان لنفسه ويرسم لوحده عالما مثاليا في الخطابة والكلمات الرنانة.

السيد الوزير،

فحينما كنتم تقدمون قانون المالية من هذه المنصة، خيل إلينا أنكم تقدمون تصريحا حكوميا جديدا، فالأفكار والأماني قدمتموها كحقائق ومنجزات والدراسات وأعمال اللجن الوزارية اعتبرتموها إصلاحات.

إن من يستمع إلى عرضكم، ويقرأ مذكرة التقديم المرفقة بالقانون، وهو لا يعرف حقائق الأمور يظن أن المشاكل سيتم حلها وكل المشاريع عرفت مصادر تمويلها ويعتقد كل الاستثمارات تم الشروع في إنجازها، وكل الديون تم تسديدها، وكل المقاولات عرفت تأهيلا وانتعاشا، وكل المستثمرين أدركوا مبتغاهم ووجدوا التسهيلات وحسن الاستقبال، وكل الضرائب تم تحصيلها، وكل العاطلين وجدوا مناصب للشغل، وكل المؤسسات العمومية تمت هيكلتها وتطهيرها، واللائحة طويلة في خطابكم وشروحاتكم.

السيد الوزير،

لقد تعودنا منكم ومن الذين يساعدونكم على هذا النهج ، سواء كنتم في المعارضة وعندها كنتم كل شيء.

وتقدمون أنفسكم أنكم قادرين على البديل الذي يخرج البلاد من أزمتها ويغرقها في الرفاهية.

وفي برنامجكم الانتخابي، راهنتم أن لكم الحلول لكل شيء، وقد قدرت مقترحاتكم بالمئات وها أنتم اليوم تتولون تسيير الشأن العام، وها نحن نسألكم اليوم هل أفلحتم في إنجاز أقوالكم وترجمتها إلى حقائق ملموسة؟

لاشك أن الأجوبة يعرفها المواطنون المحرومون، ويعرفها الفاعلون الاقتصاديون المنتظرون، والمستثمرون العائدون إلى بلدانهم، ويعرفها الشباب العاطلون، والعمال المضربون، والمهندسون المحتجون .

السيد الوزير،

دعوني أذكركم وأعود معكم إلى الوراء، لاستحضار بعض الفقرات من تدخلكم في مناقشة قانون المالية لسنة 1994 كمثال، حينما كنتم نائبا فقط، وقلتم بالحرف ومن هذه المنصة :

بديلنا الديموقراطي يرتكز على المحاور التالية:

* العمل من أجل حل معضلة المديونية، محاربة التبذير وربط ذلك بتهذيب الإدارة ووضع حد للفساد والارتشاد والمحسوبية.
* الربط العضوي بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية
* ضرورة تحديد وظيفة الدولة لتكون في خدمة التضامن الاجتماعي والفعاليات الاقتصادية والتحول الديموقراطي".

السيد الوزير،

ونحن نستحضر هذه الفقرة التي هي بمثابة البرنامج، والتي قدمتم بها مداخلتكم القديمة، نقول لكم معالي الوزير: أين أنتم من عروضكم من أعلى هذه المنصة التي كانت تتحدث بسيرها الركبان عن تسلط المؤسسات المالية الدولية وجبروتها وخدمتها لمصالح الإمبريالية؟

فسبحان مبدل الأموال، ها أنتم اليوم وأنتم وزيرا تمثلون لتعليماتها وتشيدون بتوجيهاتها.

لقد كان تقديمكم السيد وزير المالية لمشروع القانون المالي أشبه برسالة تبشيرية لأحد رجالات الدين والإصلاح، حيث تطرقتم إلى كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالإقلاع الاقتصادي، متناسين أنه لا يعطي سوى مرحلة ستة أشهر، فهل تعتقدون أن الحكومة ستحقق بهذا المشروع النصف سنوي ما عجزت عن تحقيقه خلال سنتين؟

لقد مرت سنتان ونصف من عمر هذه الحكومة عرفنا فيها قانونا ماليا انتقاليا آخرا ارتقائيا والآن نسمع عن قانون مالي للثقة، أي ثقة تبحثون عنها؟

لقد سبق وأن لكم إن البداية خاطئة، انطلاقا من حجم الحقائب الوزارية التي بلغت 43 وزيرا مما سيؤثر لا محالة على تدبير الشأن العام بل وحتى قد تضيع المكتسبات التي حققها المغاربة بفضل السياسة الحكيمة للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، وبالأداء الاقتصادي للحكومات السابقة وهاهو الزمن ينصفنا اليوم وقد تأكد للجميع صحة ما قلناه وما أكدنا عليه.

السيد الوزير،

لقد تماديتم في غيكم وبالغتم في وعودكم، وجاء السيد الوزير الأول ليخاطب البرلمان مكررا ومعيدا على أسماعنا نفس الوعود والتسويفات التي جاء بها التصريح الحكومي.

وقد نبهنا في حينه إلى كون ذلك لا يعدو مناورة سياسية لامتصاص تصاعد وتيرة الاحتجاجات واحتداد الانتقادات لكل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين وكذا المجتمع المدني.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يأتي مشروع القانون المالي الحالي في ظرفية اقتصادية عالمية جد إيجابية سواء للدول المتقدمة أو النمور الاسيوية وأمريكا اللاتينية، وحتى الدول الإفريقية بمشاكلها البنيوية:

ثقل المديونية الجفاف الصراعات السياسية عدم الاستقرار،

" فالحكومات السابقة تمكنت من تقوية مناعة الاقتصاد الوطني من التقلبات الدولية، وأنتم تشهدون بذلك".

وما وجدتموه أمامكم من إصلاحات هيكلية وتدبير فعال للمديونية، والتحكم في عجز الميزانية أكبر دليل على ذلك.

إلا أننا نلاحظ أن الاقتصاد الوطني في عهد حكومتكم لم يستفد من هذه الإنتعاشة الدولية وذلك راجع لغياب استراتيجية واضحة لإدماج الاقتصاد الوطني في التطورات التي يعرفها العالم مما نعتبره إختلالا كبيرا لم تستطع الحكومة تجاوزه.

وأمام هذه الاختلال، أصبحنا نتساءل: إلى أي مدى يمكننا إنجاح عملية إدماج الاقتصاد المغربي في السوق العالمية.

وهل نحن في الطريق الصحيح لمنحه المناعة الكافية لولوج عالم التنافسية في أفق التحرير التام للمبادلات التجارية الدولية والامتثال لضوابط العولمة والتنافسية؟

فالأرقام التي سجلها الاقتصاد الوطني خلال تدبيركم للشأن العام تؤشر على عدم نجاعة سياستكم الاقتصادية والمالية.

فنسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي عرفت تراجعا من 12 ٪ سنة 1996 إلى % 6 سنة 2000، وبدون احتساب الفائدة فإن النمو عرف ركودا، واستقرت نسبته في حدود 3% منذ 1996. أما الاستثمارات والقروض فقد عرفت تراجعا من 84.4%سنة 1997 إلى 66%سنة 1998 و49.9 ٪ سنة 1999، أما خدمة الدين الخارجي فلم يصل إلا إلى 51% عوض 40% التي كانت مقررة في إطار الاستراتيجية التي سطرتها الحكومات السابقة.

فلقد كان الرهان هو تحقيق معدل نمو مستديم بنسبة 6%سنويا. ولم يحقق أداؤكم الاقتصادي سوى 2.5%، وتراجعت توقعاتكم الماكرو - اقتصادية إلى نسبة نمو لا تتعدى 3%على الرغم من أن مشروع المخطط المقبل لازال يتفاءل بتحقيق 6%من النمو المستديم.

إن هذا الاضطراب الواضح في توقعاتكم الاقتصادية والمالية يؤشر على عدم قدرتكم في إدارة الاقتصاد الوطني، فأنتم وزير للاقتصاد والمالية.

ولم ينعكس ذلك على سياستكم من خلال القوانين المالية التي تقدمتم بها حتى الآن إلى البرلمان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

لقد دخلت اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي إلى حيز التنفيذ بتاريخ 1 مارس 2000.

مما يهدد جزءا كبيرا من نسيجنا الاقتصادي بالانقراض، كما أن ميزانية الدولة ستتحمل تقلصا كبيرا في المداخيل بسبب إزالة الحواجز الجمركية بنسبة 2.5%من الناتج الداخلي الخام، مما سيؤدي حتما إلى أمرين اثنين : أولهما، هو أنه ستتعرض نسبة 40%من اليد العاملة النشيطة إلى التسريح والبطالة، مما سيرشح معدلات البطالة إلى الارتفاع .

وثانيهما ارتفاع نسبة العجز في الميزانية، نظرا لتقلص المداخيل والزيادة في التحملات.

من شأن هذان العاملان الضغط على الحكومة باللجوء إلى الاقتراض الداخلي.

وهو ما سيؤدي لامحالة إلى امتصاص السيولة، وخلق أزمة في السوق المالي أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لدعم توازنات الميزانية.

والغريب في الأمر أن الحكومة، تبني ميزانياتها على الموارد الاستثنائية ولم تتخذ أي إجراءات إصلاحية.

إنها تتغنى بالمداخيل الاستثنائية التي تعود بالأساس إلى صفقة الهاتف النقال وبعض مداخيل الخوصصة وارتفاع مداخيل القطاع السياحي التي يعود الفضل فيها إلى الحكومات السابقة.

وحتى فتح رأسمال اتصالات المغرب توقف بسبب تأجيل البت في عروض الأثمان حتى شهر نوفمبر المقبل. مما يعني أن 8 ملايير و 600 مليون درهم المبرمجة في قانون المالية أصبحت في خبر كان.

ها نحن نسألكم من أين ستعوضوا هذا المبلغ في الميزانية للإبقاء على التوازنات؟ أم أن ذكاؤكم الحسابي قد دفعكم إلى تمويه الرأي العام وتغليطه؟

فعلى الرغم من أن مشروع القانون المالي الحالي قد تضمن مجموعة من الإجراءات الضريبية فإنها لا ترقى إلى مستوى السياسة المالية البعيدة المدى.

ذلك أن تأثيرها على الاقتصاد سيظل محدودا بل سيكون عكسيا في الكثير من الحالات نوضحها في الأمثلة التالية :

أولا : فباستثناء الإجراءات المتعلقة بإعادة ترتيب بعض الضرائب والتخفيف أو الإعفاء من تكاليف الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل والضريبة المهنية والتسجيل والتنمبر، خاصة لفائدة ميادين السياحة والعقار، فإنه لم يطرأ أي تغيير على بنية النظام الضريبي، وذلك ما يزيد من فقدان الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين.

السكن الاجتماعي :

وهنا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أريد أن أتكلم معكم فيما يخص السكن الاجتماعي سبق للمعارضة، فرق المعارضة أنها تقدمت بتعديل لقانون المالية 2000-99، بتعديل من أجل الرفع من هذا المقترح ديال السكن الاجتماعي، وتفاء لنا خيرا داخل اللجنة ووعد تمونا على أنه هذا التعديل هو منطقي ومعقول وستعملون علي دراسته ولكن بقينا كنتسنا وهذا القانون باش غادي يجيب هذا التعديل، ولكن جئتمونا بواحد تعديل مشوه ما كيرقى شاي للتعديل اللي جبناه، احنايا، هذا التعديل اللي جبنا احنايا، هذا لا يحل أزمة السكن للموظفين والمستخدمين والعاملين ولجميع المغاربة لأنه الإشكالية اللي عندنا المغاربة للحصول على سكن اجتماعي هو القدرة الشرائية ضعيفة، واقترحنا عليكم باش تقدم 50.000 درهم تعطيوها لكل مستفيد أراد الحصول على سكن اجتماعي وهذه 50.000 درهم تشكل جزءين:

أولا منها 28.000 درهم واللي تشكل 14% ديال لاتيفيا و22.0000 درهم تشكل 6%أي بنسبة الفائدة،، اللي كتخلص الحكومة على السكن الاجتماعي لمدة 25 سنة وهذه 22.000 درهم ماهي إلا كتساوي المبلغ ديال 4 سنين، 6000 درهم، وفي كل سنة هي كتساوي المبلغ ديال 4 سنين، كيخص الدولة تسبقها عوض ما تبقى كتدفع لمدة 25 سنة، وهنا المقاولة الوطنية، المقاولة، اللي كتحس بأنها بغات تخدم بلدها وتخدم وطنها وتخدم مواطنيها كنقول لكم - السيد الوزير - على أنها مستعدة، مابغاتشاي الإعفاء من الظرائب، مستعدة أنها تؤدي الواجد الضريبي، مستعدة أنها تخلص، تأدي الواجب الذي يحتمه عليها الضمير، ما بغات شاي الإعفاءات، قالت هي أنا مستعدة، وهذا الاقتراح غادي يوصل القيمة وغادي يهبط من قيمة ديال السكن الاجتماعي إلى ما يعادل 15 مليون سنتيم، عوض 20 مليون سنتيم، فإذا دفع المواطن، إذا دفعت الدولة 5 ملايننن ديال سنتيم ودفع المواطن 2 مليون سنتيم ستبقى 8 ملايين هي اللي غادي نوخر في الدين وهذيك 8 ملايين غادي نديروها بـ 10%ديال الفائدة وغادي يبقى المواطن تيدفع تيريتا ديال 15000 ريال و 600 مدة 15 سنة وغادي يمكن له بهذا يحصل على السكن، ولكن الحكومة جابت لنا اقتراح في القانون المالي الحالي آش كتقترح فيه - السيد الوزير- تقترحون على أنه كل واحد بغى مسكن اجتماعي تيخصو مسكن اجتماعي يتخص يدفع 2 ملايين كتسبيق والدولة كتعاون ب 2 ملايين حتى هي، ولكن بواحد الشرط آشنو هو شرط ديال الخزايرات اللي ما يمكن شاي يتحقق وما يمكن شاي لا موظف يستفيذ منه، الشرط هو أنه هذا السكن الاجتماعي، ايلا بغى يبني لراسو تيخص تكون متوفرة فيه جميع المرافق، وتيخص الأرض، القطعة الأرضية ما تفوت شاي 3 ملايين، بالله عليك - السيد الوزير- واش كاين شي أرض، شي بقعة أرضية وهذا هو شرط الخزيرات.

إذن جبتو قانون مفصل يالله بالنسبة للمقاولات العمومية ديالكم تتدفع في المواطن باش يمشي لهديك المؤسسات العمومية اللي كتعرف

أزمة اقتصادية خانقة، وبهذا المقترح ديالكم جبتو ياالله مفصلا تماما باش المواطن ما يمكن له يمشي إلا هنا ولا اللي هنا خصو يمشي "ليراك" والمؤسسات الأخرى وهي 4 أو 5 ديال المؤسسات.

لهذا، تنقول لكم - السيد الوزير - بارك علينا باش ما تبداوشاي تضحك على المواطن المغربي إذن هذا راه قانون ترقيعي وراه غادي يبقاو عندكم هذوك الفلوس اليي خصصتو لهذا التسبيق لأنه ديرتيو فيه شروط تعجيزية وما يمكن له شاي يتحقق.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

إن مشروع قانون المالية المعروض علينا، وعلى غرار قوانين المالية التي تقدمت بها الحكومة لم تتمكن بعد من الخروج من مأزق الانتقالية، ولم تتمكن بعد من تبديد الإنتظارية التي تخيم على النشاط الاقتصادي الوطني، ولحسن حظها فإن صفقة الهاتف النقال قد أسعفتها في تدارك عجزها، وسوء تدبير وعدم صدق توقعاتها سواء تعلق الأمر بتغطية عجز الميزانية أو بالمشاريع التي سطرها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عززت استثمارات الدولة، على الرغم من أن هذه الصفقة تدخل ضمن مكونات الإرث الثقيل.

إن مشروع قانون المالية الذي قدمته حكومة الإنقاذ كما سماها السيد وزير المالية أفرز وضعية اقتصادية يسودها الجمود والركود.

فمؤشرات القطاع الصناعي غير مشجعة في ظل حصار الإنتاج ومحدودية خلق فرص الشغل وقلة الاستثمارات المنتجة وارتفاع الأسعار وانكماش الطلب وارتفاع تكلفة الإنتاج.

وهذه الوضعية تشغل بال الفاعلين في القطاع الصناعي، وتشكل توترا بالنسبة للاقتصاد الوطني الدي يواجه إكراهات تحرير السوق والضغط الديمغرافي وارتفاع نسبة البطالة.

كما أن قطاع التصدير قد فقد ما يقارب نقطة واحدة من متوسط وتيرة النمو وذلك بفعل ارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج، وأن التجارة الخارجية سجلت تراجعا بنسبة 1.6% وقطاع النقل 4%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 3,6% كل هذه العوامل أدت إلى تعميق العجز التجاري وتراجع معدل التغطية من 73% إلى 68%.

إن وضعية الجمود والركود التي يعيشها الاقتصاد المغربي، ترجع بالأساس إلى غياب تصور واستراتيجية حكومية للإقلاع الاقتصادي، ذلك أن حكومة الإنقاذ لم تتمكن - من خلال القوانين المالية، ومن خلال تعطيلها لمسلسل الخوصصة الذي عرف تعثرا ملحوظا بسبب عدم قدرة أحد مكونات الحكومة على التخلص من أفكار الأممية الاشتراكية، وحيث أن مداخيل الخوصصة لم تحقق إلا 269 مليون درهم، مما يحتاج إلى إجابة صريحة وواضحة حول موقفكم من الخوصصة هل أنتم معها أم ضدها؟

فبالنظر إلى الأزمة الحالية التي تعرفها البورصة خلال هذه السنوات الأخيرة، كان على الحكومة أن تسارع إلى بناء سوق مالية قوية ومفيدة للإقلاع الاقتصادي بتحصين ودعم السوق المالية وضخ السيولة في النسيج الاقتصادي الوطني، والعمل على تنويب العوائق أمام الاستثمارات بتجاوز النقص في البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتحقيق فكرة الشباك الوحيد، وتوحيد الجهات المتدخلة في التنشيط الاقتصادي، واتخاذ الإجراءات المالية والجبائية لتخفيض كلفة الإنتاج ولاسيما كلفة الطاقة، وبالخصوص الكازوال لإنعاش القطاع الفلاحي، والرفع من القدرة التنافسية للمقاولات المغربية، ثم إصلاح بورصة القيم وإعادة تنظيمها وتنشيطها لكي تؤدي دورها المنشود في التمويل،وتحسين مردودية عمليات الخوصصة وتمكين المشروعات من الانصهار في السوق المالية الوطنية، ثم إعادة هيكلة قطاع الصيد البحري بالشكل الذي يؤهله الاستثمار ثرواتنا البحرية، ولعب دوره التنموي الاقتصادي، فماذا ننتظر حكومة التناوب لإنجاز هذه الاستراتيجيات الاقتصادية ألم تكن ثلاثة قوانين مالية كافية للخروج من طابع الانتقالية والتردد والإنتظار؟ أم أنها ستكتفي بالكلام والشعارات وتقديم مشاريع القوانين دون أفق مالي واضح، كما هو الشأن بالنسبة لمشاريع القوانين المتعلقة بالميثاق الوطني للتعليم، والتي تقدمت بها الحكومة إلى البرلمان في دورة استثنائية طبعها الاستعجال.

إلا أن مشروع القانون المالي الحالي لم يتضمن أي إجراء مالي أو جبائي يترجم ما جاءت به القوانين التي صادق عليها البرلمان خلال الدورة الاستثنائية فلماذا كل هذا الاستعجال؟

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

إن الدراسات التي أصدرها مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، قد أكدت أن 4 ملايين شخص من المغاربة مازالوا يعيشون تحت عتبة الفقر، في حين أن 50% من السكان يجهلون القراءة والكتابة، بالإضافة إلى أكثر من 1 مليون و 400 ألف عاطل، وتتوقع هذه الدراسات أن يزداد عدد السكان بمعدل 450 ألف شخص سنويا حتى حدود 2014، مما يشكل عائقا أمام التقدم وحاجزا أمام تحسين مستوى العيش، بالمقارنة مع الموارد المتوفرة، كما أكدت هذه الدراسات أن الركود الذي يعرفه الاقتصاد المغربي لن يمكنه من مواجهة مشاكل التغذية والسكن والصحة والتربية والشغل، كذلك أن طلبات الشغل ستصل إلى 300 ألف طلبا إضافي، مما يعني أن البطالة ستتجاوز ثلاثة أرباع السكان النشيطين الباحثين عن العمل، فكيف سيتم مواجهة هذه المشاكل، وماذا أعدت الحكومة للخروج من مأزق الانتظارية الذي لم يعط سوى النتائج السلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؟

وحتى القطاع الفلاحي والعالم القروي، ظلا مهمشين في سياستكم، وكان علينا أن ننتظر استفحال النتائج الكارثية لظاهرة الجفاف لكي تتسارع الحكومة إلى وضع برنامج ظرفي واستعجالي غير قادر على معالجة التهميش والفقر في البنيات التحتية بالعالم القروي في إطار سياسة محكمة على المدى الطويل، تمكن الفلاح المغربي من تجاوز مشاكله ومعاناته سواء تعلق الأمر بارتفاع تكلفة عوامل الإنتاج أو الفوضى العارمة التي عرفتها السوق الداخلية وتراجع الطلب الخارجي.

فقد عرفت الفلاحة المغربية أسوأ مواسمها خلال هذه السنة، ليس بفعل الجفاف فقط، ولكن نظرا لغياب رؤية حكومية واضحة للنهوض بالعالم القروي وتنشيط الفلاحة الوطنية.

فلولا المبادرة الملكية السامية والتي ساهمت فعالة في التخفيف من وطأة الجفاف على الفلاح المغربي حيث تحمل حفظه الله مشاق التنقل إلى مختلف القرى المغربية للوقوف بشخصه الكريم، وعن كثب على حسن تنفيذ البرنامج الذي رسمه ومؤازرة سكان القرى والبوادي ومساعدتهم على تجاوز وضعيتهم المزرية، وقد كان لهذا النشاط الملكي السامي أثر عميق وإيجابي على نفوس المغاربة قاطبة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

وأما بخصوص المقاولية الشباب، أتعتقدون أن فوائد التأخير على حصة الدولة هي المعضلة التي يواجهها المقاولون الشباب حتى تقترحون إعفاؤهم منها إن أدوا ما بذمتهم من ديون وفوائد؟

السيد الرئيس،

باش نمشي الخاتمة دغيا

فقد تمكن جلالة الملك من إقناع المسؤولين، بعدد من الدول الصديقة بتحويل بعض ديونها على المغرب إلى استثمارات، وعيا منها بمدى الاستقرار الذي ينعم فيه المغرب تحت رعايته السامية، مما يجعل مسؤوليتكم جسيمة لتحقيق السلم الاجتماعي، وعلى تكثيف جهودكم لتجاوز ما حدث قبيل اتفاق أبريل بالموانئ المغربية وخصوصا ميناء الدارالبيضاء.

إذ أن الحكومة تجاهلته إلى حين استفحال الوضع، واضراره بسمعة المغرب لدى المتعاملين الدوليين، خصوصا عندما ظلت البواخر والسفن في عرض البحر تنتظر حل الإضراب، والكثير منها قد عاد من حيث أتى.

مما أدى إلى أضرار جسيمة خصوصا في المنتوج الفلاحي، ونحن نعيش سنة الجفاف هذه، مما كاد يعصف بالمكتسبات التي حققها المغرب اقتصاديا واجتماعيا.

السيد الرئيس،

كما أن تكرار مثل هذه الوقائع تتلف تخميناتكم في ميزانيتكم وبالتالي فإنكم تسقطون الشعب المغربي في أوهام تجعلنا نكيف الحقائق بشكل مغلوط.

إن قدرتكم على إنتاج المغالطات مؤشر واضح على أنكم ولو بقيتم في الحكومة سنون أهل الكهف، ما حققتم لهذه البلاد تقدما ولا ازدهارا.

و،هذا كله كاف لأن أدفع الجميع للتصويت ضد ميزانيتكم.

وشكرا لانتباهكم، والسلام عليكم.

السيد المستشار :

السيد الرئيس،

راه المداخلات ديالنا كاملة غادي نعطيوها لكم باش تسجل داخل المحضر.

السيد مصطفى عكاشة :

إن شاء الله.

شكرا السيد المستشار، الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد المجيد المهاشمي عن الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية.

تفضل آالسي عبد السلام نشوف اشنو...

السيد المستشار عبد السلام بروال :

السيد الرئيس،

نحن آسفون على تعامل الأغلبية مع المعارضة

السيد الرئيس،

تساهلنا أكثر ما يمكن، آخر تساهل البارحة في السادسة والنصف مساءا هاد كنصوت في لجنة المالية، واليوم كنصبح كندير والتدخلات، أين هي الآجال القانونية لا فيما يخص تقديم التعديلات ولا فيما يخص التحضير، إيوه حشومة هذا الشي احنا كنغمضو عينينا، كنقولو ما كاين باس. اصباح في لجان تصويت هذا الصباح غير قانوني قلنا ما فيها باس.

السيد الرئيس.

هناك توزيع، كاين فريق اللي تلت الساعة من حقه، اسمح فيها، فريق آخر زاد 5 دقائق أو 10 أشنو، هذا الخطرة، خطرة في العام كندويو وآخر خطرة هي هذه والثلث غادي نخرج فحالتنا، حشومة هذا الشي، عاملونا واحد النسبة ، أكيد بأن بعض الزملاء يطنبهم التدخل مناش، ما ممتبينش مع احتراماتي لهم، لايتابعون، وبالتالي أشنو جالسين طاط .... حشومة هذا الشي... هذا عار، نتعامل بالمثل، الله يكثر خيركم احنا إخوة، نحن نخاطب الحكومة، كنا نظن بأننا نخاطب الحكومة، والأغلبية، لكن مع الأسف الشديد، الأغلبية لا وجود لها، فكنا نتحاور مع الحكومة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار عبد المجيد المهاشمي، فليتفضل.السيد المستشار عبد المجيد المهاشمي،

المستشار السيد عبد المجيد المهاشمي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية ونيابة عن الأخ رئيس الفريق الذي يوجد في مهمة خارج الوطن، يشرفني أن أساهم في مناقشة مشروع قانون المالية لستة أشهر المقبلة، والمعروض على أنظار مجلسنا الموقر، فهذه المناسبة نعتبرها سانحة للاطلاع على ما تنوي الحكومة القيام به، وتعده من مستقبل من الجهة ومن جهة أخرى مناسبة لاستعراض منجزاتها في السنة الجارية وتدبيرها لشأن العام وصرف الميزانية وأما إذا كانت قد حافظت على الخط والمنهجية للبرنامج الذي وعدت به والذي أعطيت على أساسه الشرعية.

السيد الرئيس،

إن بلادنا لازالت تحت تأثير الوضع السياسي الذي نتج عن إسناد رئاسة الحكومة لوزير أول ينتمي لحزب سياسي ولحزب معارض لفترة طويلة، ولازال النقاش دائرا حول مفاهيم ومصطلحات ودلالات سياسية واقتصادية ووجهات نظر متباينة وأحيانا متناقضة ومازالت الساحة السياسية كذلك تعيش مخاضا كبيرا وتتعايش فيها عقليات وآراء يحاول كل واحد منها تزكية نفسه وتبرير وجوده، وكيفما كان الحال، فالظاهرة هي ظاهرة صحية ولابد أن ننظر إليها من هذا المنظور، ونعمل جميعا على استثمارها لصالح البلاد وعدم الزيغ بأهدافها ومراميها النبيلة، فإننا نعايش جميعا هذه الأحداث ونشارك فيها ونتتبع تطوراتها ويسجل علينا التاريخ مواقفنا وأفعالنا، وإذا كان ولابد من تقييم لعمل حكومي منذ تنصيبها فإن هذا التقييم سيستقى من الواقع في إيجابياته ومظاهره ومن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والنقابيين، ومن موقعنا كمعارضة كذلك دستورية

ديمقراطية واقعية فإننا لم نحاول عرقلة عمل الحكومة ولا التقليل بما تقوم به من مصالح الأعمال ولا تمييع أسلوب أدائها واستعارة أسلوب الإحباط لأننا نعلم علم اليقين أن الوطن في حاجة إلى جميع أبنائه وأن كل المغاربة يغيرون على بلادهم وأن أهدافهم هي أن يكونوا مواطنين أحرارا في وطن حر مزدهر موحد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الملك محمد السادس نصره الله، ومن موقعنا كمعارضة كذلك يتحتم علينا القيام بالمراقبة، بل وتشديد المراقبة والتقييم وفتح الأعين على المخالفات والتحذير من الانزلاق وبطبيعة الحال تشجيع المبادرات الشجاعة والإيجابية ودعمها إن اقتضى الحال ولا أدل على ذلك من الإجماع الذي تمنحه المعارضة داخل البرلمان لكثير من المبادرات الموضوعية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقييم الأداء الحكومي من الأغلبية التي تساند الحكومة بأصواتها داخل البرلمان، هذه الأغلبية ساندت الحكومة في بداية عماها ودعمتها بصحافتها ونقاباتها وجمعياتها، لكن بسرعان ما تبدل كل شيء وعادت تلكم الأحزاب في شخص شخصياتها الوازنة وجرائدها عادت إلى لغتها القديمة في الانتقاد الشديد أحيانا لسير عمل الحكومة ولمبادرتها ولسلوكها ولتصرفات وزرائها ولم نعد نفهم الآن هل هناك في الساحة السياسية ثلاثة مواقع على خلاف الموقعين الرئيسيين في الدول الديمقراطية وهما موقعي المعارضة والأغلبية، ولكن الموقع الثالث المختلف أخيرا هو موقع الأغلبية النقدية، تقف بأرجلها في موقع وتستعير لغة غير لغة الموقع، فاختلطت الأمور ولم يعد المتتبع أن يفهم أي شيء حول الخريطة السياسية ببلادنا هذا ومن هذه المنطلقات يمكن تقييم الأداء الحكومي وسأبدأ بتقييم الأغلبية المساندة لا منتقدة التي تحتل موقعين، موقع الأغلبية وموقع المعارضة، فقد قالوا عن وثيرة عمل الحكومة بأنها وثيرة بطيئة وعن الفوارق الاجتماعية بأنها ازدادت اتساعا واستفحالا بين العالمين القروي والحضري، وقالوا عن الادخار والاستثمار بأنهما قد ازدادا ضعفا وقالوا عن ثقة الفاعلين والمستثمرين الاقتصاديين بأنها ثقة غائبة وأحيانا منعدمة، وقالوا كذلك بأن الحكومة لا تملك الشجاعة في فتح الملفات رغم مطالبة الجميع بذلك، وقالوا أن على الحكومة أن تطبق على الأقل 1/5 البرنامج الذي التزمت به، حيث أن الملفات مازالت كما هي سواء في مجال إصلاح الإدارة أو القضاء أو التشغيل أو الحوار الاجتماعي المتعثر أوالتخليق.

أما نحن في المعارضة فلن نكرر ما قالته هذه الأغلبية لأنها نابت عنا وقالت كلمة حق، ومع كل هذا فإننا سنقوم بدورنا كاملا غير منقوص ولايؤثر علينا في شيء انزلاق الأغلبية أو جنوح بعض مكوناتها إلى الهيمنة على الساحة السياسية بأساليب ترمي إلى إقصائنا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

قبل أن أتطرق إلى مضمون الميزانية النصف السنوية لابد من طرح التساؤلات التي يفترض أن يطرحها كل مواطن على نفسه.

1. هل الحكومة بلورت فعلا برنامجها من خلال تدبيرها للشأن العام منذ تنصيبها؟
2. هل الحكومة حققت للشعب ماكان ينتظره منها؟
3. هل الحكومة مقتنعة بتسييرها وتدبيرها؟
4. هل المواطنون يعيشون عيشا كريما في ظل هذه الحكومة؟

وسأترك الجواب على هذه التساؤلات للفاعلين السياسيين والاقتصاديين والنقابيين وكافة المواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بتاريخ 17 يناير 2000 قدم السيد الوزير الأول عرضا مفصلا أمام مجلسنا الموقر ضمنه العديد من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية التي تستأثر باهتمام الشعب المغربي، وقدم من خلاله أهم المنجزات والالتزامات التي وعدت الحكومة بتنفيذها، أذكر منها على الخصوص وهو ماله علاقة بمشروع القانون المالي الحالي اعتبار قضية التشغيل والتنمية الاجتماعية من أولويات الحكومة توفير الشروط الكفيلة، تشجيع الاستثمارات، اتباع منهجية جديدة للتخطيط تهتدف تقليص الفوارق بين الجهات وتحقيق توزيع متوازن للموارد تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله قادرا خوض المناقشة الدولية.

* وضع آليات التدخل لإنعاش الاستثمار العام والخاص، وإقامة علاقة الثقة والشفافية مع المقاولات .

* سن سياسة نقدية تضمن تخفيض أسعار الفائدة.
* التحكم في نسبة التضخم وحصر عجز الميزانية.
* محاربة البذير والمصاريف الكمالية.
* تنفيذ برامج ذات الطابع اجتماعي بالعالم القروي.

إن كل هذه الإجراءات لا يمكن للمرء إلا أن يتمنها ويصفق لها، لكن هل فعلا - السيد الوزير - حاربتم التبذير والمصاريف الكمالية؟ وهل استفاد العالم القروي الذي يعيش ويئن من مخلفات الجفاف من برامج اجتماعية أنتم واضعوها.

وهل خفضتم أسعار الفائدة ؟ وهل قدمتم الفوارق بين الجهات؟ وحققتم توزيعا عادلا للموارد، وهل تمكنتم من تأهيل الاقتصاد الوطني ليتمكن من مواجهة المنافسة الدولية؟ وهل تتسم فعلا علاقتكم مع المقاولات المغربية بالثقة والشفافية ؟ وهل إجراءاتكم ساهمت فعلا في خلق مناصب شغل حقيقي لفائدة العاطلين وطالبي الشغل؟

السيد الرئيس،

إن الميزانية المطروحة أمامنا اليوم للنقاش لم تتميز بأي جديد يستحق الذكر وبالتالي نعتبرها ترقيعية وعرجاء، تئن تحت وطأة العجز وهاجس التوازنات، وسنحاول أن نرفعها أيضا في مجلس المستشارين.

وهذا ما يمكن أن نفعله، بعشرات تعديلات لعل الحكومة وأغلبيتها العددية ستستفيذ مما يقدم لها من تقويم وتصويب، لقد كان بودنا أن نضع أيدينا على شيء نستمع بتحليله وتناوله، لكن نتأسف لأن هذه الميزانة لم تكن في مستوى طموحات حتى واضعيها، كان يراودنا الأمل كمواطنين وليس كمعارضة أن يحقق مشروع القانون المالي قدرا معقولا ولو في حدوده الدنيا من البرامج التي كانت تطرح إبان الحملة الانتخابية أو حتى على الأقل في البرنامج الحكومي، إننا كنا دائما نتحاشى أن نشدد الخناق على الحكومة لإظهار مظاهر التردى ونص الخطاب الإحباط آملين أن نبتكر أساليب جديدة لتحقيق الحد الأدنى حتى الطمأنينة لدى الطلبة والشباب ورجال الأعمال والمنعشين والطبقة الشغيلة وكافة شرائح الشعب المغربي.

بقد تأكد فعلا أن الحكومة عاجزة عن إيجاد الحلول ولو جزئية للمشاكل التي يتخبط فيها مجتمعنا واقتصادنا، هذه المشاكل التي استفحلت منذ تولي حكومة التناوب وحكومة التغيير وحكومة الإنقاذ مقاليد السلطة وسأعطيكم بعض المؤشرات الاجتماعية على سبيل المثال لا الحصر.

السيد الوزير،

البطالة بالوسط الحضري ارتفعت من 16.3 سنة 97، إلى 22.4 سنة 1999، مؤشر آخر نسبة السكان تحت عتبة الفقر ارتفعت من 13.1 سنة 91 إلى 19 سنة 99 ، وهذه أرقام من مصادر رسمية للحكومة التي تسلمناها من عندهم.

السيد الرئيس،

إن بعض الإصلاحات والإجراءات المحدودة التي جاءت بها الحكومة تنقصها الجرأة في التطبيق والابتكار الموضوعي الكفيل بإنعاش ومعالجة المشاكل البنيويةالتي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وإلا كيف ستتمكنون من تأهيل المقاولات المغربية ونحن نعرف أن جل هذه المقاولات هي مقاولات عائلية وتتفادى تشغيل أطر عليا أو تقنيون متخصصون لأنهم مكلفون من حيث أجورهم ومن حيث الضرائب المفروضة أداؤها عليهم لصالح الدولة.

أما التجهيزات المتقادمة والتسيير التقليدي العتيق فهما عائقان أكبر من العائق الأول، كيف ستتمكنون كذلك من توسيع إمكانية التمويل لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والقطاع البنكي ببلادنا لا يهمه إلا الربح، ويفرض شروطا تعجيزية وفوائد مرتفعة على كل المتعاملين معه، والغريب في الأمر أنكم بدل القيام بوضع استراتيجية محددة لإصلاح هذا الوضع تقدمون بسخاء حوالي 5،5 مليار درهم لإنقاذ القرض العقاري والسياحي، فهل بمثل هذه السياسة يمكن أن نخلق مناصب شغل وندعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة؟ ماذا قدمتم لقطاع السياحة الداخلية وللمواطنين المغاربة ذوي الدخل المحدود، علما أن إعفاء المؤسسات الفندقية من الضريبة العامة على الدخل والضريبة على الشركات لم يطبق إلا على رقم المعاملات المنجز بالعملة الصعبة؟ كيف تتحدثون عن إنعاش الاستثمارات ومؤشر البطالة في تزايدمهول ويهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي ببلادنا، كيف تشجعون وتواصلون سياستكم الخاصة بخلق مرافق جديدة مسيرة بصورة مستقلة في قطاعات اجتماعية كقطاع الصحة مثلا؟ فهل بهذه السياسة تقربون إلى جميع المواطنين خاصة الفقراء منهم والمستضعفين؟

كيف تريدون للجهات أن تلعب دورها في التنمية المحلية وقد خصصتم لها 1% من الضريبة على الشركات و1% من الضريبة على الدخل؟ وهل بهذه السياسة يمكن أن نقلص الفوارق بين هذه الجهات؟ أين تتجلى تدابيركم لمواجهة الأوضاع المزرية التي يتخبط فيها العالم القروي ؟ وما هو السر في الأسلوب الحاسم الذي وزعتم به الاعتمادات المرصدة لمواجهة الجفاف؟ وهل بمثل هذه السياسة تتآزرون مع السكان القرويون الذين كانوا آخر من استفاد من هذه الاعتمادات؟

السيد الوزير،

إن مشروعكم لم يأت بأية حلول حقيقية للمشاكل الكبيرة التي يعاني منها الشعب المغربي، وتعاني منها الفئات المستضعفة وكان من واجبكم ومن واجب الحكومة أن توفوا بالالتزاماتكم، وذلك بإعادة النظر في العلاقة بين أطرف الإنتاج والدفع بالقطاع البنكي ليلعب دوره الحقيقي في التنمية، وبمواجهة المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الاستثمار والمستثمرون بتفعيل حركة الإنتاج الاقتصادي لمواجهة إشكالية البطالة، خاصة في صفوف الحاملين للشهادات.

كان عليكم من خلال هذا المشروع أن تعتمدوا سياسة اجتماعية واقعية، فأين نحن من خلق مناصب شغل لآلاف العاطلين؟ وأين هو السكن الاجتماعي الحقيقي لا التعجيزي؟ وأين أصبحوا عاجزين عن تلبية أبسط متطلبات العيش؟ ماذا عن مدن الصفيح ومجمعات الحرمان التي تتكاثر وتتنامى على هوامش المدن ومداراتها بشكل سريع وخطير في عهدكم، السيد الوزير.

ماذا عن البناء العشوائي الذي ارتفع كذلك في عهدكم بشكل مخيف وخير مثال ما يجري على بعد 15 كلم من العاصمة؟ ماذا عن إغلاق المعامل والمقاولات المتوسطة والصغيرة لأبوابها في كل وقت وفي كل حين؟ ماذا عن أحوال العمال والمستخدمين الذين يتم تسريحهم كل يوم؟ والأسئلة كثيرة - السيد الوزير.

لقد حاولنا أن نعثر على أجوبة مقنعة لهذه الأسئلة من خلال ما جاء به مشروع القانون المالي لستة الأشهر المقبلة، لكنا وجدنا الميزانية في واد وهموم الشعب المغربي في واد آخر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء

السادة المستشارين،

لقد التزمت الحكومة في تصريحها وعلى لسان وزيرها الأول أنها ستسعى إلى تعزيز الآليات والمؤسسات الكفيلة بتعميق وتوسيع مجال دمقرطة الحياة الاجتماعية والسياسية وستضع حيز التنفيذ تطبيقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة وبتشاور مع جميع المكونات السياسية كل المبادرات التي تمكن من تحسين طريقة التعبير في الاقتراحات على المستوى الوطني والمحلي، وإبعاد كل مصدر للاعتراض على نتائجها بصفة نهائية، وها نحن الآن والحكومة تمارس سنتها الثالثة من تدبير الشأن العام ولم نر جديدا في هذا الموضوع خاصة وأن الانتخابات الجزئية لمجلس المستشارين على الأبواب، فيجب على الحكومة أن تعمل على جمع اللجنة الوطنية لتتبع عملية الانتخابات حتى تكون وفية بما التزمت به مع كافة المكونات السياسية والنقابية التي ساهمت في مشروع عملية التناوب التي نعيشها جميعا.

السيد الرئيس،

لقد التمسنا الأعذار للحكومة في السنة الماضية لأنها لم تطلع على الملفات ولم يسبق لها أن مارست ودبرت الشأن العام، أما في هذه السنة فلم يبق هناك من عذر،

واتضح جليا أن التقدم المطلوب، لم يتحقق ولن يتحقق وأن وثيرة المعالجة ضعيفة وبطيئة، بل في عدة ميادين نسجل تراجعا ملحوظا وتدهورا لبعض القطاعات، لذا وختاما، وهنا أتوجه إلى السيد الوزير الأول المحترم، والذي نكن له كل التقدير ولا نشك في وطنيته ونظافته وإخلاصه لبلاده، أتوجه إليه لأذكره أن في البلدان الديمقراطية لما الحكومات تعجز عن تنفيذ البرامج التي التزمت بها، فإنها تقدم استقالتها، لذا واعتبارا لما ذكر واعتبارا لما يعيشه المواطنون على أرض الواقع، ألا ترون أنه حان الأوان لتقديم استقالتكم استقالة حكوماتكم وترك المجال لمن هم قادرين على مسايرة التطور العالمي بالسرعة والفعالية التي تستوجبها الظروف الراهنة، وقد يكون هذا هو الصواب رأفة ورحمة ببلادنا ومواطنينا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السادة المستشارين،

إن الخطوات الثابتة والجريئة والملموسة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وحدها التي تبعث الآمال لدى الشعب المغربي وهي وحدها التي أعطت صورة لامعة لبلادنا على المستوى الدول، فإننا نغتنم هذه المناسبة لننوه بجلالته وبعهده الزاهر وعنايته بالمسيرة التنموية والديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون التي وضع دعائمها جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله تراه، وإننا لملتفون حول ملكنا الهمام من أجل الدفاع عن وحدتنا الترابية وصد كل المناورات التي يختلقها خصومنا، والسلام عليكم ورحمة الله.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشه

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

قبل أن نرفع الجلسة ....

إذا كان الإخوان مستعدين باش ....

مقرر أننا نرفع الجلسة الآن ونلتقي في الجلسة المسائية على الساعة الثالثة مساء . شكرا.